الفصل السابع

الفكر والعلم

«العلم» نبراس الحضارة، و«الفكر» هو الذي يمدّ العلم بمختلف فروعه بالمعلومات؛ وقد كان «التفكير» ملازماً للإنسان منذ بداية خلقه، بل هو الخاصية التي تميّزه عن غيره من المخلوقات، وهو الذي أسهم في بناء الحضارات. لذلك تحدث المفكرون العرب عن التفكير ودوره الحضاري الذي يؤديه في بناء الحضارة على العموم، وبناء الحضارة العربية على الخصوص، كما ذكروا بعض الآفات التي تصيب الفكر، مثل: «التبعية الفكرية» و«الغزو الفكري»؛ وأثر ذلك كله على البناء الحضاري. إضافة إلى حديثهم عن وضعية «الفكر العربي»، وكيفية التعديل من وضعيته الحضارية.

رأى أولئك المفكرون أن موضوع الفكر مرتبط بمشكلة «المنهج»، وأنه لا بدّ من الوصول فيها لحلّ؛ لأن أزمة المنهجية تعيق الفكر عن القيام بمهمته؛ وتناقشوا حول وضعية المنهجية على الصعيد العربي وكيفية علاج سلبياتها، كما أشاروا للارتباط الوثيق ما بين «الفكر» و«الفلسفة» (كأحد العلوم الإنسانية، والتي يدخل موضوع «النقد» في إطارها)، وإلى ضرورة تنمية علم الفلسفة خدمة للبناء الحضاري. وتحدثوا أيضاً عن أهمية «العلم» والذي انبثق عن الفكر، وما يرتبط به من معرفة وبحث علمي وتعليم وإعلام واتصالات (وكلها أمور تسهم في البناء الحضاري)، وكذا حول موضوع «التكنولوجيا» (الميدان العملي لتطبيق العلم) والدور الحضاري الذي يمكن أن يؤديه، وعن بعض الجوانب السلبية التي ينبغي الحذر منها في التعامل معه. وذكروا أهمية بعض «العلوم الإنسانية»؛ كعلم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد، وكيف يمكنهم أن يسهموا في الرقي الحضاري الإنساني على العموم، وفي البناء الحضاري العربي على الخصوص. وكان لا بدّ، في المقابل، أن يحذّروا من عدة أمور، مثل «الجهل» و«الأمية»؛ ويذكروا عدة أنواع للأمية، نظراً لدورها الحضاري السلبي.

هذه المسائل، هي ما سيتناولها هذا الفصل.

أولاً: الفكر بين التبعية الفكرية والغزو الفكري والأثر الحضاري

هنالك رأي لدى المفكرين العرب يربط ما بين النهضة والفكر[1]، وأن الفكر له أولوية على العمل في كل مشروع للنهضة؛ فالنهضة الفكرية شرط أساسي وضروري لتحقيق النهضة الشاملة[2]. وهذا الانحسار الحضاري الذي يعاني منه العرب والمسلمون هو «أزمة فكر» قبل كل شيء[3]، ذلك أن إصابتهم «بالاستلاب الحضاري، إنما جاءت من الأفكار، التي هي أخطر من الأشياء»[4]. وقد كان خطأ معظم المشاريع النهضوية للأمة أنها اهتمت بعالم الأشياء، ولم تعط عالم الأفكار القدر الذي يستحقه؛ مما أفقدها التخطيط المطلوب والنظرة الموضوعية الشمولية،

---

(1) القاسمي، عليّ. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «المثقف والمستقبل: دور المثقف في بناء المستقبل وشروط اضطلاعه بدوره»، ج1، ص223. ويرد لديه أيضاً في ص230: إن الأفكار ضرورية لتغيير المجتمعات.
الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. ص253. إذ يشير للتطور والنهوض العربي على وجه الخصوص.
الجابري، محمد عابد. **التراث والحداثة**. مرجع سابق، ص283.
فتاح، حميد. **الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة تحدياته**. مرجع سابق، ص9.
الكركي، خالد، ص65؛ وصوف، محمد، ص86 .**أزمة الفكر العربي**.
زيعور، علي. «صراع قيم السياسة والحقيقة في الفكر العربي المعاصر»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**. عدد 94، 95 (يناير/ فبراير 1992م) ص50.
الباشا، أحمد فؤاد. «علاقة العلم بالفلسفة الإسلامية»، **مجلة منبر الحوار**. عدد 27، ص63.
مداخلة: الجباعي، جاد الكريم. «المثقف العربي وتجديد الفكر القومي: المسألة القومية في فكر إلياس مرقص»، **مجلة الوحدة**. عدد 98، ملف تكريم المجلس القومي للثقافة العربية لإلياس مرقص، ص216. إذ يشير للتطور والنهوض العربي على وجه الخصوص.
الميلاد، زكي. «مقدمات في صياغة المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر»، **مجلة الكلمة**. عدد 7، ص11.
صالح، أحمد عباس. «المثقفون العرب... منافقون أم أحرار؟»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5561 (الجمعة 18/ 2/ 1994م) ص9، عمود 2.

(2) الجابري، محمد عابد. **الخطاب العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص8 ـ 9.

(3) العلواني، طه جابر. **إصلاح الفكر الإسلامي**. مرجع سابق، ص4.

(4) المرجع السابق، ص7.

وبالتالي سقطت كلها وتأزم وضع الأمة أكثر فأكثر[1]. فمن الضرورة سلامة عالم الأفكار أو «المنظومة الفكرية»؛ لأن ذلك هو الطريق الذي يكاد يكون وحيداً إلى التغيير[2]. وهنا يرد التحذير من «الغزو الفكري»، والذي يتم العمل على استنباته داخلياً في قلب الأمة، بعد أن كان غزواً خارجياً. لكن قد تكون من ايجابيات هذا الغزو أنه يمكن أن يكون محرّضاً حضارياً للأمة، إذا أحسنت التعامل معه[3]. وعلى أي حال، فالفكر من معبّئات القوى الحضارية للأمة[4]؛ ومرحلة التأسيس الفكري من الشروط الأولية والضرورية لنجاح التنمية[5]. لكن لا بدّ من وضوح الفكرة لتؤثّر في البناء الحضاري وتحقق الفاعلية الحضارية[6]، مع التنبيه إلى خطورة «التسطيح الفكري» الذي هو أحد علامات التخلف والعجز[7].

الحضارة «فكر» أساساً[8]، وهذا الفكر لا بدّ أن يكون مستقلاً، نظراً لأن الارتباط الفكري بالآخرين، إنما ينتهي دائماً بالتبعية الاقتصادية؛ لذا، من اللازم التحرر من مثل هذا الارتباط[9]، دون أن يعني ذلك الوقوع في «جمود الفكر» الذي هو خطر على الحضارة، حيث يؤدي لجمودها[10]. والرابط قوي ما بين الأفكار والتنمية، إذ التنمية بحاجة للأفكار والآراء، كما أن التنمية تهدم الأفكار البالية[11]. والتنمية بحاجة لـ«الاستقلال الفكري»، الذي هو النقيض للتبعية الثقافية، لكن هذا الاستقلال يتوقف على التحكم في وسائل وأدوات الإنتاج الثقافي والبحث العلمي،

---

(1) المرجع السابق، ص14.

(2) حسنه، عمر عبيد. ندوة: «مناهج التغيير في الفكر الإسلامي المعاصر»، موضوع: «مناهج التغيير ووسائله في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، ص353 ـ 354.

(3) السايح، أحمد عبد الرحيم. **في الغزو الفكري**. مرجع سابق، ص10.

(4) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. مرجع سابق، ص182 ـ 185.

(5) المرجع السابق، ص267.

(6) العلواني، طه جابر. **إصلاح الفكر الإسلامي**. مرجع سابق، ص11.

(7) المرجع السابق، ص69.

(8) غلاّب، عبد الكريم. **من اللغة إلى الفكر**. مرجع سابق، ص141.

(9) المرجع السابق، ص112.

(10) غلاب، عبد الكريم. «كيف نفكر ولماذا نضل الطريق»، **جريدة القدس العربي**، عدد 795 (الخميس 28/ 11/ 1991م) ص قبل الأخيرة، عمود 2.

(11) الودغيري، عبد العلي. **في الثقافة والهوية**. مرجع سابق، ص60 ـ 62.

كما أنه ضروري للأمة العربية لتنجح في تنميتها الشاملة[1].

يتمثل خطر «الغزو الفكري» في قدرته على إذابة الشعوب[2]، فهو أخطر ما يواجه الأمة العربية والإسلامية، إذ يستهدف هدم شخصيتها[3]؛ وقد كان العداء الصليبي للإسلام هو الدافع لهذا الغزو[4]، حيث وجد الغرب أن هذا الغزو هو خير طريق لإخضاع الأمة[5]. وقد غذّى التخلف الموروث الضعف الفكري للأمة الذي ما تزال تعاني منه، مما أدخل الأمة في مزيد من التخلف[6]. فالعلاقة جدلية ما بين الضعف الفكري والتخلف، حيث إن هذا التخلف هو أحد عوامل الغزو الفكري الذي أصاب الأمة[7].

من العوامل المساعدة كذلك على الغزو الفكري للأمة أمران هما: موالاة بعض حكام الأمة للغرب، والدعاية للنظم الغربية. ويتمظهر الغزو الفكري في عدة أشكال، يمكن تلمسها في كثير من القضايا، مثل: حملات التشويه التي تمسّ كل ما يتصل بالإسلام، وإحياء النزعات الجاهلية التي لا تتفق وتعاليم الإسلام، والدعوة للتحلل والإباحية، وإبعاد العلماء عن مراكز اتخاذ القرار، والخدمات الاجتماعية التي يمرّر الغزو الفكري من خلالها ما يريد إمراره كالملاجئ والجمعيات الخيرية والمستشفيات... إلخ، والتعليم والثقافة على الطريقة الغربية. ولهذا الغزو تيارات وحركات، منها: الاستشراق، والتبشير، والصهيونية، وأندية الروتاري، والعلمانية، والقوميات، والتغريب، والوجودية، والفوضوية، والقاديانية، والبهائية، وغير ذلك[8].

هنالك رأي سديد يعتبر أن «الانعتاق الفكري» إنما يكون بالتحرر اللغوي[9]،

---

(1) المرجع السابق، ص66 ـ 68.
(2) السايح، أحمد عبد الرحيم. **في الغزو الفكري**. مرجع سابق، ص41 ـ 42.
(3) المرجع السابق، ص79 ـ 80.
(4) المرجع السابق، ص48.
(5) المرجع السابق، ص51 ـ 52. وبخصوص أهداف الغزو الفكري الذي يحتاج الأمة انظر: ص75 ـ 77.
(6) المرجع السابق، ص57 ـ 58.
(7) المرجع السابق، ص60 ـ 61.
(8) المرجع السابق، ص64 ـ 72.
(9) شرابي، هشام. **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين**. مرجع سابق، ص18.

ذلك أن «كل تغيير فكري (علمي وأدبي وفني) يتطلب تغييراً في اللغة؛ أي في المنهج والأسلوب، كما في المفاهيم والمصطلحات»[1]، وأنه لا فائدة في النقل الفكري عن الآخرين، إلا إذا تم استيعاب المنقول وهضمه، كي يصبح أداة فكرية ذاتية[2].

يرى البعض أن الفكر الذي يستحق حمل هذا الاسم هو الفكر الإيجابي الذي يتصدى لحقائق العصر الذي ينتمي إليه بالتحليل والتفسير والتقويم، والذي يسعى في نفس الوقت للكشف عن عناصر التقدم ومساندتها، وعزل عناصر التخلف ومحاربتها[3]. فالأفكار في كل مجتمع هي أحد ثلاثة عناصر رئيسية يتكون منها[4]. وعندما تكون «الأفكار» هي المحور الذي يدور في فلكه كلٌّ من «الأشخاص» و«الأشياء»، فإن الأمة تكون حينذاك في أعلى درجات الصحة؛ أما حين يحدث العكس، فإن هذه الأمة تنهزم وتتفوق عليها المجتمعات الأخرى[5]. لذا، فالدعوة ملحة إلى إحداث تجديد فكري؛ نظراً لأنه «لا يمكن تحقيق التقدم والنهوض، بينما طريق التفكير المعتمدة، قديمة»[6]. ولا بدّ من أن تكون الرؤية المرتبطة بالفكر واضحة، حيث إن انعدام الرؤية هو أخطر على الأمة من التخلف ذاته[7].

إذا كان الغزو الفكري خطيراً على الأمة، فكذلك الشأن في «التبعية الفكرية» التي تجعل مثقفي الأمة غير قادرين على قراءة ذاتهم وواقعهم أو الإسهام بفاعلية

---

(1) المرجع السابق، ص22.

(2) المرجع السابق، ص85.

(3) أبو زيد، نصر حامد. «النصوص الدينية والواقع التاريخي»، **مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد**»، المجلد الرابع والعشرون، سنة 1990م (عدد خاص بالأبحاث التي ألقيت في المؤتمر الدولي بمناسبة العيد المئوي لميلاد طه حسين (1889 ـ 1989م) بالتعاون مع معهد التعاون مع العالم العربي بمدريد، وتمت بجامعة غرناطة من 5 ـ 10 مارس 1990م) ص83.

(4) العنصران الآخران هما الأشخاص والأشياء.

(5) الكيلاني، ماجد عرسان. **إخراج الأمة المسلمة وعوامل صحتها ومرضها**. ص86 ـ 88.

(6) مداخلة: المدرس، عبد الكريم. استفتاء «الشرق الأوسط»: سؤال اقتصادي أمام المثقفين العرب... هل تقبلون خصخصة إبداعكم؟ (1)، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5592 (الاثنين 21/ 3/ 1994م) ص17، عمود 7.

(7) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. مرجع سابق، ص173.

في بناء حضارة أمتهم[1]، فهي تخريب لفكر الأمة[2]. ولذا، فهناك مطالبة شديدة بالخروج من التبعية الفكرية، على اعتبار أن ذلك «هو المدخل الطبيعي والصحيح للتخلص من التخلف والتبعية السياسية، الاقتصادية والحضارية»[3]. فالاستقلال الفكري والانفصال عن النموذج الغربي، بل وتحدّيه بكل صور التحدي هو المدخل للتحرر الحقيقي والكامل[4]، والسبيل لتحقيق النهضة الحقيقية، ذلك أن فكر النهضة الأوروبية هو فكر وثني، عنصري، استبدادي، وأبعد ما يكون عن الموضوعية والعلمية، على الرغم من محاولاته الاختباء وراء شعارات، مثل العقل والعلم والحرية والديمقراطية[5].

يرد في الكتابات العربية مؤخراً مصطلح «الغزو الحضاري» الذي يعني «تلك العملية التي بموجبها تحاول حضارة سائدة، أن تجعل حضارة أخرى تابعة لها، وأن تُفقدها بذلك استقلالها، وتتمكن بالتالي من استيعابها والسيطرة عليها، واستغلال إمكاناتها المختلفة لصالح نموها السرطاني. وإذا نظرنا لهذه العملية من الداخل، فهي تتمثل أساساً في القضاء على التكامل والاتساق، وخلق فجوات وإنقطاعات داخل بناء الحضارة المغزوة. هذه العملية تؤدي ـ بصرف النظر عن أي إنجازات أو مكاسب وقتية زائفة لا تصمد أمام الأزمات ـ إلى القضاء على القدرات الحيوية الخلاّقة للحضارة المغزوة، وفقدانها لقواها الدينامية الذاتية، وزيادة تبعيتها للحضارة السائدة»[6]. فالملاحظ أن مصطلح الغزو الحضاري هنا يتوافق مع ما يعنيه مصطلح الغزو الفكري، لكن يبدو أن استخدام مصطلح «الغزو الحضاري» هو الذي يُعبّر بشكل أفضل وأوضح عن تلك الهجمة الغربية التي تتجاوز الفكر إلى الحياة بكافة جوانبها.

---

(1) الواعي، توفيق. **معالم على الطريق**. مرجع سابق، ص36.

(2) سعفان، إبراهيم. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص7.

(3) إسماعيل، فادي. **الخطاب العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص166.

(4) الهندي، صبحي عبد الوهاب. «أحمد بن بلة: مواقف واتجاهات في الفكر والسياسة والاجتماع»، **مجلة منبر الحوار**. عدد 28، ص7 ـ 8.

(5) شفيق، منير. **الإسلام في معركة الحضارة**. مرجع سابق، ص20 ـ 21.

(6) الموصلي، حامد إبراهيم. **إشكالية التحيز**، موضوع: «تأملات عن التكنولوجيا والتنمية من منظور حضاري»، ج1، ص736.

الخلاصة: يرى المفكرون العرب ضرورة «الفكر» لأية نهضة وبناء حضاري، شريطة كون هذا الفكر فكراً واضحاً ومستقلاً. وهم يحذّرون من «التبعية الفكرية» و«الغزو الفكري» على النهضة الحضارية عموماً، وعلى النهضة الحضارية العربية خصوصاً؛ ويدعون إلى محاربة تلك التبعية وذلك الغزو لتحقيق «الاستقلال والتحرر الفكري».

ثانياً: وضعية الفكر العربي

يرى بعض المفكرين أن «الفكر العربي المعاصر» يعاني «أزمة شاملة»، وما عمّق أزمته تلك تعدّد مرجعياته وتصارعها: إذ هناك مرجعية تراثية مصدرها عصر التدوين العباسي، وأخرى مصدرها عصور التدوين الأوروبية ابتداء من عصر نهضتها إلى ما بعد الحداثة. وللخروج من هذه الأزمة، لا بدّ من القيام بتدشين عصر تدوين عربي جديد بمرجعية جديدة، قوامها أصول أعيد تأصيلها، وأخرى مستحدثة بكاملها. لكن هذا الأمر يتطلب أولاً البدء بإحصاء ما تبقى حياً من مفاهيم وتصورات عصور التدوين السابقة، مع إخضاعها لعملية تحليل ونقد، تستهدف الكشف عن أصولها وفصولها، ومواطن الضعف والغموض فيها، ومن ثمة الاتجاه بالتفكير نحو إيجاد البدائل[1]. فاللازم هو إحداث تجديد جذري في الفكر العربي، تجعله قادراً على مواجهة التحديات الحضارية التي تواجه الأمة العربية حالياً[2].

بل إن الفكر النهضوي العربي ذاته هو عبارة عن فكر إشكالي مترابط القضايا، فكل عنصر من عناصره مرتبط بالعناصر الأخرى الباقية (تحقيق الديمقراطية، مثلاً، مرتبط بنشر التعليم وحرية التعبير... إلخ)[3]، مما يستدعي ضرورة مواصلة النظر في تحليل مظاهر أزمة الفكر العربي، إذا ما أراد العرب فعلاً تحقيق نهضة فكرية متواصلة ومتجددة[4]. كما تنبع أهمية التحليل هذه في أن على الفكر العربي مهاماً مستقبلية لا بدّ له من القيام بها، وتتمثل في: العمل على

(1) الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر**. مرجع سابق، ص9 ـ 11.
(2) المرجع السابق، ص40.
(3) الجابري، محمد عابد. **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص52.
(4) المرجع السابق، ص55.

تحويل القبيلة في المجتمع العربي إلى لا قبيلة، إلى تنظيم مدني سياسي اجتماعي حديث، مثل الأحزاب والنقابات وغير ذلك؛ والعمل على تحويل الغنيمة إلى ضريبة، والاقتصاد الاستهلاكي إلى اقتصاد إنتاجي؛ والعمل على تحويل العقيدة إلى رأي، إذ لا بدّ من فسح المجال لحرية التفكير والتعبير. إذاً، فالفكر العربي مطالب بنقد المجتمع والاقتصاد والعقل؛ لأن هذه شروط ضرورية لامتلاك تفسير مطابق للمجتمع والواقع. وهذا التفسير هو خطوة أولى في الطريق لتغيير المجتمع[1]؛ وبدون هذه الممارسة لهذه الأنواع من «النقد»، سيبقى كل حديث عن الوحدة والنهضة والتقدم في الوطن العربي، مجرد أحلام وأماني[2].

تتجلى أزمة الفكر العربي الحديث والمعاصر في كونه فكراً متعدداً ومتأرجح المواقف. فهذا الفكر عبارة عن سلسلة من المحاولات الدائمة لإقامة جسور بين ميادين ثلاثة، هي: التراث، والفكر الأوروبي، والواقع. لذا، فهناك حاجة ملحة لمراجعة المواقف العربية، وإلى رؤية شمولية جديدة وواعية، تتخطى الحواجز المصطنعة، وتنظر للأجزاء في إطار الكل، وتربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل[3]؛ ذلك أن الفكر العربي المعاصر ما زال يستعيد ويجترّ القضايا التي طرحها الفكر النهضوي العربي في القرن الماضي[4]، وأصبح لا يطرح قضايا الواقع الملموس، بل قضايا تقع خارجه، إما في التراث العربي الإسلامي أو في الفكر الأوروبي الحديث والمعاصر[5].

يرى بعض المفكرين أن الأزمة التي يعاني منها الفكر العربي المعاصر لها أسباب، منها: موقف السلطة المعادي للمثقفين[6]، وأزمة الواقع العربي، وسيطرة الإقطاعية العسكرية، وانعدام البرجوازية النشطة والطموحة في العالم العربي[7].

---

(1) المرجع السابق، ص181 ـ 182.

(2) الجابري، محمد عابد. **العقل السياسي العربي**. مرجع سابق، ص405.

(3) الجابري، محمد عابد. **التراث والحداثة**. مرجع سابق، ص35 ـ 37.

(4) الجابري، محمد عابد. **الخطاب العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص9 ـ 10.

(5) المرجع السابق، ص200 ـ 204.

(6) إسماعيل، محمود. ندوة العدد: «مصداقية الخطاب العربي المعاصر»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**». عدد 50، ص199.

(7) المرجع السابق، ص210، 212 ـ 213.

ومن أهم تجليات أزمة الفكر العربي، في رأي البعض، إهالة التراب على الفكر الاشتراكي، أو الكفر بالاشتراكية في العالم العربي، نتيجة لسوء تطبيقها عربياً[1]. والملاحظ على هذا الرأي أنه يتبنى آراء خفتت حدتها حتى لدى أهلها ومخترعيها، وما زال البعض من المفكرين العرب يرون أنها الخيار الصالح. ولعلّ مثل هذه الآراء هي التي دفعت بعض المفكرين لرؤية أن أزمة الفكر العربي الإسلامي إنما نتجت عن تغليب العنصر الإيديولوجي ـ السياسي (بما هو مجموعة من الأفكار والمثل والتمنيات والإسقاطات) على عنصر الواقع (بما هو مسار إمكانيات واحتمالات)[2]، مع أخذ الحذر من الانغلاق فكرياً على النفس؛ لأن ذلك أحد أهم جوانب أزمة الفكر العربي في مراوحته مكانه وعدم مواكبته للواقع أو المساهمة في تغييره وتجاوزه[3].

يُرجع آخرون سبب أزمة الفكر العربي إلى انعدام القدرة على التعامل المنتج الإيجابي مع الواقع، ومع الغرب، وعدم استطاعة العرب الوصول إلى إجابة في تحديد ذاتيتهم وهويتهم[4]. كما أن من الأسباب التي أدت إلى الوضعية المأساوية للفكر العربي، والتي تجلّت في تمزقه وانحداره المستمر: تغلغل الاستعمار الجديد في كافة مناحي الحياة العربية، الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية، عن طريق الشركات متعددة الجنسيات والبنوك العالمية والإعلام العالمي المسيطر؛ والارتباط الوثيق ما بين الفئات الحاكمة والنخب المسيطرة في البلاد العربية وبين مصالح وأهداف الاستعمار الجديد، مما يدفع هذه الفئات إلى الإسهام في نشر الفكر الجامد والفلسفة النفعية الانتهازية والقيم المادية[5]. والسبيل للخروج من هذا التمزق الفكري العربي، يتطلب الجمع بين شيئين: الجهد الفردي للمثقف الذي يعتمد على التحصيل والفهم من خلال القراءة والدراسة والمتابعة للإنتاج العلمي

---

(1) المرجع السابق، ص217.

(2) كوثراني، وجيه. «كلمة الحوار»، **مجلة مجلة منبر الحوار**. العددان 21، 22، ص4. وللإشارة، فإن كلمة «الحوار» هنا، دون عنوان.

(3) كوثراني، وجيه. كلمة الحوار: «ذكرى وأمل»، **مجلة منبر الحوار**. عدد 25، ص4.

(4) قرني، عزت. ندوة العدد: «مصداقية الخطاب المعاصر»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**. عدد 50، ص220 ـ 221.

(5) حتاته، شريف. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص43 ـ 45.

والفني، بحيث يصل إلى المعرفة بأساسيات الواقع العالمي والقومي؛ والجهد الجماعي للفئات المثقفة الذي يتجسد في التعاون بين كل التيارات المؤمنة بقضية الاستقلال، وبمبادئ الحرية والديمقراطية[1].

تتجلى خطورة تمزق الفكر العربي في كونه أحد موانع الإبداع الفكري. ولهذا التمزق مؤشرات تدل عليه، ويمكن اعتبارها أيضاً أسباباً لتمزقه في آن واحد، منها: تعدد الأزمنة الثقافية العربية، إذ يمتح المفكرون العرب من منافع ثقافية متعددة ومتفاوتة زمنياً، مثل السلف والغرب؛ والمعيارية: وتتمثل في استحضار المفكر العربي لنموذج أو سلطة مرجعية (تراثية أو غربية) من أجل القياس عليها، مما يعمل على إلغاء طاقة الإبداع عنده؛ واختلال العقل العربي، نتيجة للعاملين السابقين[2].

الفكر العربي، في رأي البعض، فكر سجين لهمومه المحدودة على المستوى الثقافي والتاريخي في التعامل مع إشكالية الحداثة، دون أن يستعيض عن ذلك بالإدلاء بإسهاماته من منظور مميزاته الخاصة في هذه الإشكالية[3]. ويمكن إرجاع عزلة الفكر العربي عن المجتمع وصانع القرار معاً، إلى عدم استطاعة هذا الفكر بلورة آليات للعمل السياسي الناجع. وقضايا الفكر العربي وأسئلته ما زالت تُستعاد وتُجتر، دون أن تتغير أو تُحلّ[4][5] فالقضايا الفكرية الكبرى التي شغلت العرب خلال العقود الماضية هي: الوحدة الشاملة أو الجزئية في مقابل التجزئة؛ المساواة والعدالة الاجتماعية (أو الاشتراكية) في مواجهة الاستغلال؛ الهوية أو الأصالة

---

(1) المرجع السابق، ص73 ـ 74.

(2) عيسى، إدريس. مرجع سابق. ص27 وما بعدها.

(3) أباه، السيد ولد. «عوائق الفكر التحديثي العربي (3)»، **جريدة الشرق الأوسط**. عدد 6473 (الأحد 18/ 8/ 1996م) ص8، عمود 2.

(4) عبد الله، ثناء فؤاد. «ممكنات التغيير في المجتمع العربي»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 176، ص15.

شومان، محمد. «نحو منهج جديد لقراءة إشكاليات الفكر العربي المعاصر»، **مجلة رسالة الجهاد**. عدد 103، ص94 ـ 95.

(5) أباه، السيد ولد. «دور المثقف العربي وعلاقته بصانع القرار»، **جريدة الشرق الأوسط**. عدد 6326 (الأحد 24/ 3/ 1996م) ص8، عمود 2.

الحضارية والتوفيق مع العصر والحداثة، في مواجهة التغريب؛ الديمقراطية أو مسألة السلطة أو المشاركة، في مواجهة الاستبداد والقمع السياسي؛ التنمية والتحديث في مواجهة التخلف والتأخر والتبعية الاقتصادية والسياسية؛ الاستقلال والتحرر الوطني، ومكافحة الاستعمار بكافة أشكاله، والعمل من أجل تحرير فلسطين. ولا يزال المجتمع العربي، وبشهادة المثقفين والمسؤولين العرب، بعيداً جداً عن تحقيق أهدافه الكبرى، لا بل إن أوضاعه استمرت بالتدهور[1]. فلا بدّ من تحرير المفاهيم من مدلولاتها القديمة السابقة لتحقيق النهضة الفكرية العربية الحقيقية[2].

إن العديد من المفكرين يرون أن الفكر العربي والإسلامي هو فكر أزمة وتخلف[3]، ويشخّصون أزمة الأمة العربية والإسلامية في كونها أزمة فكرية بالأساس[4]، وأن سائر الأزمات الأخرى ما هي إلاّ نتيجة لها، أو مظهر من مظاهرها، أو انعكاس لها في جانب محدد؛ فهي الأزمة الأم للأمة، وعلّتها الكبرى[5]. وتتمظهر هذه الأزمة في عدم إيجاد الفكر المنبثق عن الإطار المرجعي للأمة ـ أي الكتاب والسُّنَّة ـ بملاحظة الزمان والمكان والإنسان[6]، كما تتجلى في «التبعية الفكرية» للأطر النظرية والفكرية الخارجية، ذلك أن من يحدّد إشكاليات فكر الأمة وقضاياه وأولوياته إنما يقع خارج البيئة الفكرية والاجتماعية للأمة[7]. والعلاج إنما يكون بالأخذ بمنهج العقل، وبمنهج متوازن بين الفيزيقي والميتافيزيقي، بين النظرية والواقع، بين المادي والروحي، مع المحافظة على الخصوصية العربية؛ ومشاركة القاعدة الشعبية العريضة إلى جانب الصفوة[8].

---

(1) إسماعيل، فادي. **الخطاب العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص31 ـ 32.

(2) المرجع السابق، ص61.

(3) العلواني، طه جابر. «مستقبل العمل الإسلامي، الإطار الفكري للندوة»، ص27.

(4) محفوظ، محمد. «التجديد الثقافي في المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر»، **مجلة الكلمة**. عدد 12، ص49.
الطريري، عبد الرحمٰن. **العقل العربي**. مرجع سابق، ص9 ـ 10.

(5) العلواني، طه جابر. **إصلاح الفكر الإسلامي**. مرجع سابق، ص27.

(6) المرجع السابق، ص44.

(7) العلواني، طه جابر. ملخص بحث «الأبعاد المعرفية لحوار الحضارات»، ص2.

(8) عبيد، إسحاق. «البعد التاريخي لأزمة الفكر العربي المعاصر»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**. عدد 52، ص144 ـ 148.

من سلبيات الفكر العربي: ميله للتجريد والمطلق؛ أي أنه نظري لا يلامس الواقع الاجتماعي المعاش ولا ينطلق منه ولا يحيط بتفصيلاته وجزئياته؛ ويعيش هاجس الآخر (الغرب) ويقع أسيراً لسطوته وحضارته وفكره ومفاهيمه ومصطلحاته[1]؛ كما أنه فكر واحدي، لا تاريخي، فاقد للضوابط المعرفية، ويجمع بين تناقضات غريبة. وهذا المأزق الذي يتخبط فيه الفكر العربي يتطلب تفكيك أهم ملفوظاته الفكرية، بالإضافة للاستفادة من أخطاء جميع التيارات، فضلاً عن المكاسب المعرفية التي حققتها[2]. وما زال الفكر العربي ضعيف القدرة على ممارسة التفكير بقدر من الواقعية، متجاوزاً ظاهر «الينبغيات». ومن المداخل اللازمة لتجاوز ذلك، وجعل الفكر العربي قادراً على طرح إستراتيجيات وبدائل فعالة: الاهتمام بالبعد المستقبلي، ونقد الذات، واستيعاب دلالات الأحداث[3].

«الوعي العربي» هو وعي منكسر ويعيش شقاءً حاداً، تحت تأثير التجاذب والتنازع بين ميلين متطرفين فيه، هما: الميل إلى الانكفاء النكوصي، بالانغماس في مرجع تراثي متجمد ومُغلق على ذاته، ومنغلق ـ في نفس الوقت ـ على التثاقف؛ والميل إلى الانصهار غير المشروط في المنظومة الثقافية المعاصرة، مع قطع أواصر الاتصال بالجذور الثقافية الخاصة. وهذا الانكسار في الوعي هو المسؤول عن الحرب الأهلية الفكرية التي يعيشها الوعي العربي منذ عقدين من الزمان بين دعاة الأصالة والمعاصرة، والتي تهدد الأمة بالخراب العقلي. والطريق لتجاوز ذلك لن يكون إلاّ بإعادة الاعتبار للروح النسبية، وللديمقراطية في التفكير، مع إعادة تنمية الوعي المتوازن بالهوية، على قاعدة التواصل الخلاّق بين الماضي والحاضر، وبين الذات والآخر[4]. فالمحوران اللذان يبلور الفكر العربي من

---

(1) الدندشلي، مصطفى. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي» من المناقشات، ص815.

(2) الكيلاني، مصطفى. «في الأمن الثقافي العربي والدقرطة»، **مجلة الآداب**. عدد 1، السنة 41، ص38 ـ 39.

(3) إبراهيم، حسنين توفيق. «الفكر العربي وإشكالية النظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية نقدية»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 69، ص65 ـ 69.

(4) وثيقة: «بيان إلى الأمة، المؤتمر القومي العربي الرابع (من 10 ـ 12 مايو 1993م)، **مجلة منبر الحوار**. عدد 28، ص198. وانظر: ، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 172، ص157، إذ نفس البيان موجود فيها.

خلالهما توجهه الحضاري هما: محور الأخذ والاقتباس والذوبان في الآخر (الغرب وحضارته)، ومحور العودة للتمسك بالأصالة العقدية والثقافية التي صاغت ضمير الأمة في تاريخها الحافل، من خلال الأصول الإسلامية، قرآناً وسُنَّة[1]. ولا بدّ من تجاوز «شقاء الوعي العربي» إلى وعي مصادر هذا الشقاء؛ فهذا الوعي هو أحد متطلبات المرحلة العربية الحالية، بالإضافة إلى تجاوز الانفصال الوجودي بين الذات وذاتها، بين الفكر والواقع، بين العقلاني والمتخيل[2].

يذهب البعض إلى حدّ اعتبار أن مأساة العرب الفكرية إنما تتمثل في عدم معرفتهم بأنفسهم، ونفورهم من النقد الذاتي؛ وفي المقابل يطربون لقصائد المدح وأغاني الفخر والثناء، كما يقبلون التعايش مع كلّ المتناقضات[3]. ولعلّ هذا هو ما يجعل التخلف الفكري في الوطن العربي يعيد إنتاج نفسه باستمرار[4]، وما يجعل فكر النهضة العربية خاضعاً للآلية المعرفية الوسيطية القديمة[5]. وقد يكون هذا ما دفع بعض المفكرين لرؤية بعض مظاهر التخلف الفكري السائدة في الوطن العربي في: ماضوية التفكير الثقافي العربي المعاصر، إذ المفكرون العرب منشغلون بتصفية حسابات الماضي أكثر من انشغالهم بقضايا الحاضر والمستقبل؛ وفي التغني بالقديم الذي أصبح يُستخدم لصرف العرب عن النظر في تخلفهم الحالي؛ وفي التعلق بالأوهام، إذ أن الفكر العربي يبحث عن صيغة سحرية يُغيّر بها المجتمع بمجرد أن يتبناها[6].

يُرجع بعض المفكرين أسباب تمزق الفكر العربي وتشتته إلى سبب رئيسي واحد هو عدم الاتفاق على المنطلقات[7]؛ ويرى آخرون أن أسباب تمزق الفكر

---

(1) الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. مرجع سابق، ص286.

(2) أفاية، محمد نور الدين. «المعقول والمتخيل في الفكر العربي المعاصر. مجلة المستقبل العربي. عدد 160، ص21.

(3) الكتاني، إدريس. **الخريطة القرآنية للمجتمعات البشرية**. مرجع سابق، ص10 ـ 11.

(4) المقدمة: كلمة المجلس القومي للثقافة العربية. ندوة: «الإبداع في المجتمع العربي»، ص7.

(5) عبد اللطيف، كمال. **قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة**. مرجع سابق، ص98.

(6) عبد الله، إسماعيل صبري. «نحو نهضة عربية ثانية: الضرورة والمتطلبات»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 161، ص6 ـ 7.

(7) صالح، فوزي. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص40.

العربي هي نفس أسباب تمزق العرب والأمة العربية، وهذه الأسباب عديدة ومعقدة ومتداخلة، تتناول كافة المجالات (السياسية والثقافية والعلمية والعسكرية. . . إلخ)، وتبدأ بفساد الطبقة الحاكمة وتناحرها، وتنتهي بسلبية المواطن العربي وجهله وإيمانه بالخرافات[1]. وقد أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى تمزق المثقفين العرب وتناحرهم، والذي بدوره يُعتبر السبب الأكبر في تمزيق الفكر العربي[2]. كما أن هنالك تحذيراً من تدخل السياسة في المجال الفكري، إذ أدى هذا التدخل إلى نكسة الفكر العربي[3]، لكن هذا لا يعني انعزال السياسة عن الفكر، بل لا بدّ من تضافر وتعاون الشرط السياسي مع الفكري لصالح الفكر العربي[4].

يعتقد بعض المفكرين بأن ما أصاب الفكر العربي من تمزق وتشرذم إنما يعود: للتغريب الفكري[5]، وللغزو الفكري والثقافي الغربي الذي وضع حواجز وسدوداً ما بين تراث الأمة وفكرها وبين التجديد العصري[6]، وإلى انسياق الفكر العربي ذاته وراء الفكر الغربي ومحاولة تقليده في كل شيء[7].

يعتبر البعض أن من أشد مظاهر الأزمة الفكرية والحياتية العربية: «التجزيئية» وعدم الشمولية[8]، في حين يرى آخرون أن علل الفكر العربي تعود لأشياء عديدة؛ منها: التخلف، والتبعية، والنخبوية، وتضخيم الآخر، واستلاب الوعي، والتطور اللامتكافئ[9]. والملاحظ أن كل هذه أمور عامة قد لا يسهم ذكرها في إيجاد

---

(1) دواره، فؤاد، ص47؛ والسعداوي، نوال، ص48؛ والكلباني، سالم بن علي سالم، ص49؛ الفارسي وسعيدة بنت خاطر. ص49؛ والعامري، مبارك، ص50. المرجع السابق،

(2) شرف، عبد العزيز. مرجع سابق. ص46 ـ 47.

(3) مقلّد، محمد عليّ. «الفكر العربي المعاصر»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**. عدد 80، 81، ص37.

(4) قاسم، جميل. «الفكر العربي الإسلامي: من التراث إلى الحداثة»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**. عدد 92، 93، ص66.

(5) يوسف، عبد المنعم عواد. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص36 ـ 38.

(6) المرجع السابق، ص42.

(7) المرجع السابق، ص22 ـ 23.

(8) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. مرجع سابق، ص57 ـ 61.

(9) الزيدي، مفيد. «العرب والديمقراطية وتحديات القرن الحادي والعشرين»، **مجلة راية مؤتة**. المجلد الثالث، العدد الأول والثاني (1994م) ص89.

حلول لمشاكل الفكر العربي، بقدر ما قد يسهم في إيجاد حالة من الإحباط المركب.

في مقابل ذلك، من المفكرين من لا يرى الفكر العربي في أزمة، بل في حالة حصار. ومن الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة: ضغط النظم العربية على الفكر العربي، والعامل الاجتماعي المتمثل بالتخلف والذي يحدّ من انطلاقة الفكر، والإرهاب الفكري الذي يصل لدرجة القتل، بالإضافة للعامل الاقتصادي[1]. في حين أن هناك من ينظر لتمزق الفكر العربي على أنه أمر إيجابي، على اعتبار أن هذا التمزق مرحلة ضرورية لا بدّ من المرور بها، لبداية التلاقح الفكري العربي. ولهذا التمزق عوامله الخارجية والداخلية. فمن العوامل الخارجية: الغزو الاستعماري أو التغريب الإيديولوجي للثقافة والفكر التراثيين؛ أما بالنسبة للعوامل الداخلية، فمنها ما يعود لطبيعة الذات العربية وإيمانها بفرديتها الطاغية، ومنها ما يعود لعدم القدرة على التلاؤم مع مقتضيات العصر، بالإضافة لصراع الأفكار والإيديولوجيات[2].

يذكر بعض المفكرين أموراً تساعد على «النهضة الفكرية» في العالم العربي، منها: انتشار التعليم، وشيوع ترجمة أمهات الكتب الأجنبية، والطباعة والصحافة، والجمعيات العلمية والأدبية؛ مع التنبيه إلى أمر غريب، وقد يكون غير مستساغ، يتمثل في أن نهضة الفكر العربي الحديث إنما تدين بالفضل إلى مبادئ الثورة الفرنسية[3]؛ أي أنها كانت نتيجة لعامل خارجي، كما أن الفكر العربي الموجود حالياً لم ينبع من ذاتية المجتمع، بل هو ما رغب الحاكم وسمح به من تلقاء نفسه[4].

يدعو البعض إلى ضرورة التأليف بين ثنائيات الفكر العربي، كضرورة تاريخية

---

(1) حوار، مع: مصطفى، شاكر. **جريدة الشرق الأوسط**. عدد 5910 (الخميس 2/ 2/ 1995م) ص22، عمود 2.

(2) اليافي، نعيم. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص32.

(3) البغدادي، أحمد مبارك. «الفكر العربي وحقوق الإنسان»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**. عدد 52، ص155 ـ 156.

(4) المرجع السابق، ص159.

للأمة العربية، بدونها لن يُكتب لها النهضة والتقدم. وهذه الثنائيات هي: العروبة في مقابل الإسلام، الديني في مقابل العلماني، المدني في مقابل العسكري، الدولة في مواجهة المجتمع المدني[1]. ومن الأمور التي تسهم أيضاً في «نهضة الفكر العربي»: الاتصال الحي بالمجتمع[2]، والانفتاح على أفكار الأمم الأخرى، والاعتماد على العقل[3]، واستعادة تاريخية هذا الفكر ودراسة شروط حركته وعوائقه[4]، وباعتماد الديمقراطية والعيش في أجوائها[5]، والاهتمام بفكر ابن خلدون، المؤرخ العربي الشهير؛ على اعتبار أن «الخلدونية هي الحافز التراثي المطلوب لتحرير الفكر العربي من تخلفه وتبعيته [...]»[6].

توجد مطالبة بإيجاد منهج فكري عربي موحد، والسبيل إليه يتطلب وحدة سياسية عربية؛ لأن تحقيق هذا المنهج غير ممكن في ظل التمزق السياسي العربي[7]. ويرى البعض أن الفكر المنشود للأمة لا بدّ وأن يمتاز بخصائص معينة، منها: أن يكون فكراً علمياً لا يقبل رأياً من غير دليل، ولا نتائج من غير مقدمات؛ ذلك أن من السمات الضروري توافرها فيه: النظرة الموضوعية للمواقف والأشياء والأشخاص، واحترام الخصوصيات، والقدرة على نقد الذات، والاستفادة من تجارب الآخرين، وإخضاع كل شيء للفحص والاختبار، وعدم التعجل في إصدار الأحكام، وتقدير وجهات النظر الأخرى. وأن يكون فكراً واقعياً، يقوم على الواقع لا الخيال أو الأحلام، وتتم الموازنة فيه بين الطموح والإمكانيات، ويُهيل التراب على المشكلات التاريخية الماضية والتي لا تُفيد الحاضر. وأن يكون فكراً سلفياً،

---

(1) عبد الفضيل، محمود. ندوة: «المجتمع المدني في الوطن العربي» من المناقشات ص220.

(2) هلال، إياد. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «أثر أزمة الخليج في الحركات الإسلامية»، ص137.

(3) العراقي، عاطف. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «التنوير والتراث ومستقبل العالم العربي»، ج1، ص262 ـ 263.

(4) بوعزة، الطيب. «فكر الصحوة الإسلامية» (ملاحظات نقدية)، **مجلة رسالة الجهاد**. عدد 90، ص76 ـ 77.

(5) صوف، محمد. وبوعلي، عبد الرحمٰن. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص86.

(6) غصيب، هشام. «الثقافة الاستغرابية ودورها في بناء الفكر النهضوي العربي»، **مجلة الآداب**. عدد 1، السنة 41، ص27 ـ 28.

(7) ابن رجب، محمد؛ وعز الدين، يوسف. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص69، 72.

بمعنى أنه يتمثل مفاهيم السابقين، ويستفيد منهم ومن مناهجهم. وأن يكون فكراً تجديدياً، لا يجمد عند الوسائل المعهودة، بل يؤمن بالاجتهاد ويتبنى التجديد، ويرفض التقليد والتبعية. وأن يكون فكراً وسطياً، تتجلى فيه النظرة الوسطية المعتدلة المتكاملة للناس وللحياة، بعيداً عن الغلو والتقصير، أو الإفراط والتفريط. وأن يكون فكراً مستقبلياً، يرنو دائماً للغد، ولا ينحصر في الماضي[1].

هنالك رأي غريب وشاذّ عن فكر الأمة، لدى بعض المفكرين، يرى أن الفكر العربي تمت صياغة بنيته على ضوء قاعدة عقيدة الغيب؛ وتتمثل خطورة هذا الأمر في أن العقلية الغيبية المنبثقة عن تلك العقيدة لا تعتمد النهج النقدي التحليلي في معالجة الأمور[2].

الخلاصة: هنالك اتفاق لدى المفكرين العرب على كارثية وضعية «الفكر العربي» حالياً، وتخبّطه في أزمات عدة جعلته يراوح مكانه. ويذكرون عدة أسباب أدت لهذه الوضعية (والتي تُسهم، في الوقت نفسه، في تأبيدها)، مثل: الديكتاتورية، والاستعمار (القديم منه والجديد)، والسلطة الحاكمة العربية المعادية للفكر، واختلال العقل العربي وقصوره، وغلبة عنصر الإيديولوجيا على عنصر الواقع، والانغلاق الفكري العربي، والتمزق السياسي العربي، والتغريب الفكري، وتدخل السياسة في مجال الفكر، وأخيراً وليس آخراً الواقع العربي المتخلف ذاته. كما يرون أن تمزق الفكر العربي وتشتته له مظاهر عدة، أبرزها: إعادة اجترار القضايا الفكرية القديمة دون أن يتم الوصول إلى حلول لها، وعدم طرح قضايا الواقع، بل قضايا تقع خارجه (إما في التراث العربي والإسلامي القديم، أو في فكر الغرب)؛ ولأجل ذلك يدعون لتجاوز هذه الوضعية عن طريق إتباع عدة أمور، أهمها: القيام بالنقد الشامل، وتعاون المثقفين فيما بينهم، والحرية والديمقراطية، ونشر التعليم، والصحافة، والجمعيات العلمية والفكرية، والانفتاح على العالم والآخرين، والاتصال الحي بالواقع والمجتمع، والوحدة السياسية العربية.

---

(1) القرضاوي، يوسف. **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**. مرجع سابق، ص86 ـ 118.

(2) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**. مرجع سابق، ص43، 56، 61.

ثالثاً: المنهج بين الوضعية العربية والأثر الحضاري

يرى العديد من المفكرين العرب ضرورة وجود منهجية واضحة المعالم، كشرط للتقدم العلمي والثقافي؛ لأن غياب المنهج أو اضطرابه، في المقابل، يؤدي لأزمات متلاحقة، منها: عدم إمكانية النهوض الحضاري[1]، فالالتزام بالمنهج العلمي أساس النهضة الحقة[2]، كما أن الإقلاع الحضاري للأمة العربية والإسلامية يحتاج لأن تأخذ بالمنهج السليم[3]. وقد كان من الأخطاء التي وقعت فيها حركات النهوض والبعث الحضاري في العالم العربي والإسلامي، أنها لم تُعط المناهج ما تستحقه من العناية[4]. لذا، من الضرورة إصلاح مناهجها (الفكرية على الخصوص)، إذ ذلك من أهم قواعد المشروع الحضاري المعاصر، بل المنطلق لكل إصلاح أو نهوض؛ وفي مقابل ذلك، فإن عجز الأمة عن التعامل المنهجي مع تاريخها الثقافي والحضاري هو أحد الأسباب لعدم تمكّنها من البناء والنهوض الحضاري[5]. فتحقيق التقدم في المجتمعات العربية والإسلامية يتطلب أن تعرف هذه المجتمعات كيف تنهج منهجاً علمياً للحاق بركب الحضارة في مختلف الميادين[6]. وهنا تبرز أهمية العناية بـ«المنهج الدراسي» في بناء صرح التقدم، شريطة ارتباط هذا المنهج بحياة الطفل في الروض، وحياة التلميذ في المدرسة الابتدائية، وحياة الطالب في الإعدادية، وكذا بمختلف المؤسسات الاجتماعية[7].

هنالك مطالبة بالعمل على إنجاز «المنهج المتكامل»، والذي يتم استنباطه من أوضاع الحياة المجتمعية؛ باعتباره ضرورة للتغيير الحضاري الذي ينتقل

---

(1) محفوظ، محمد. «التجديد الثقافي في المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر»، **مجلة الكلمة**. عدد 12، ص42 ـ 43.

(2) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**. مرجع سابق، ص232.

(3) البوشيخي، الشاهد. **مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين** (قضايا ونماذج). الدار البيضاء/ المملكة المغربية: مطبعة النجاح الجديدة، ط1/ 1993م، ص21.

(4) العلواني، طه جابر. **إصلاح الفكر الإسلامي**. مرجع سابق، ص6.

(5) المرجع السابق، ص11 ـ 14.
الميلاد، زكي. «مقدمات في صياغة المشروع الحضاري الإسلامي»، **مجلة الكلمة**. عدد 7، ص36.

(6) الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. مرجع سابق، ص38.

(7) المرجع السابق، ص173 ـ 175.

بالمجتمعات من حال إلى آخر[1]. فـ«إشكالية المنهج» وتحفيز الفعاليات للبحث عن البديل، هي السبيل الوحيد لخروج الأمة من تخلفها وتبعيتها[2]، إذ المنهج هو العمود الفقري لاكتساب المعرفة وتطويرها، وانعدامه ـ في المقابل ـ أدى إلى انحدار المستوى الثقافي للأمة[3].

وتوجد دعوة ملحة إلى تحقيق «المنهج الفكري العربي الموحّد»، ومن السبل الموصلة إليه: تحرر الإنسان العربي وعقله من كل المخاوف الاقتصادية والاجتماعية ليصير إنساناً حراً ومسؤولاً وقادراً على التفكير الموضوعي، انطلاقاً من المعطى القرآني والتراث العربي الإسلامي[4]؛ إضافة إلى الحرية في الكتابة والقراءة، مع الاعتراف بأهمية المفكّر والأديب، ووضعهما في مكانهما الطبيعي[5]؛ وإيجاد جوّ من الحوار الديمقراطي العلمي المستمر بين المفكرين العرب (على وجه الخصوص) في المشرق والمغرب، مع إعطائهم كامل الحرية في التعبير[6]؛ والتحرر السياسي والاقتصادي من كل صنوف التبعية للغرب؛ والبحث عن الجذور الإيجابية في التراث العربي والإسلامي، مع نفي ما علق بالثقافة العربية والإسلامية من سلبيات الماضي والحاضر؛ بالإضافة للأخذ بمنهج تفكير علمي حديث في كل شؤون الحياة[7]؛ والخروج من دائرة الاستهلاك الثقافي إلى التصنيع الثقافي[8]. ولا بدّ للتراث من الدخول ضمن عملية مثلثة ومعقدة، هي: أخذ الصالح من تراث الأمة العربية+ أخذ ما يتوافق من الغرب مع البيئة العربية+ أخذ ما هو ضروري

---

(1) عبد الحميد، محسن. **تجديد الفكر الإسلامي**. مرجع سابق، ص198.

(2) حسيني، عبد الله. «تصنيف العلوم بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي»، **مجلة الهدى**. عدد 33، ص22.

(3) غلاب، عبد الكريم. ندوة: «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية: الأخذ والعطاء»، موضوع: «مستقبل الثقافة الإسلامية على ضوء التأثر بين الثقافتين»، ص111.

(4) الراشد، محمد. **في أزمة الفكر العربي**. ص77 ـ 78.

(5) معتوق، كريم. مرجع سابق. ص70؛ والسعداوي، نوار. مرجع سابق. ص74.

(6) الخطيب، حسام. مرجع سابق. ص76؛ وكاشورة، علي. مرجع سابق. ص82؛ والصغير، إدريس. مرجع سابق. ص87.

(7) دواره، فؤاد. مرجع سابق. ص72.

(8) المهنا، عبد الله. مرجع سابق. ص67.

للواقع العربي[1]. كما أن من الأمور المساعدة على تحقيق المنهج العربي الموحّد: توحيد الأمة لأهدافها ومقاصدها، واحترام شخصيتها، والحفاظ على أهم مقوماتها أي لغتها[2]؛ وتحديد المصطلحات اللغوية العلمية على صعيد العلوم الإنسانية والطبيعية، بحيث تتلاءم مدلولاتها مع ما يسود المجتمعات العربية من أحكام ثقافية، ثم فرز هذه الأحكام[3]؛ وإيجاد منهج فكري عربي متجانس، والذي يُعين عليه عقد المؤتمرات والمجامع الفكرية[4]. وهنالك من يدعو إلى «نقد» التصورات السابقة في الفكر العربي والإسلامي، ضمن رؤية عقلانية؛ لأجل تدشين منهجية جديدة تلتئم بواسطتها قضايا هذا الفكر؛ ذلك أن هذه التصورات كانت الأساس لعملية إنتاج المعرفة وتقنينها في الثقافة العربية[5]. فالمنهج النهضوي العربي الحالي إنما حمل عوائق الإحباط عن تحقيق التقدم[6]، والأزمة التي تعاني منها الأمة لا تتمثل في افتقاد المنهج؛ لأنه موجود ومعصوم وتمّ اختباره تاريخياً، لكن المشكلة تتجلى في افتقاد وسائل الفهم الصحيحة له[7].

الخلاصة: يتفق المفكرون العرب على أهمية «المنهج» وضرورته للرقي والحضارة عموماً، ولبناء الحضارة العربية المنشودة خصوصاً. ومن هنا، يدعون لإصلاح الأخطاء الموجودة في المنهج أو المناهج الفكرية العربية؛ لأن هذه الأخطاء في المنهج الفكري (فضلاً عن غياب هذا المنهج بالأساس) أدى لأزمات متعددة أهمها: عدم استطاعة النهوض الحضاري. وترد لديهم عدة سبل للوصول للمنهج الفكري العربي الموحد والمتناسق، أهمها: الحرية بكافة معانيها وأشكالها، والحوار الذي يشمل المجتمع كما المثقفين، والتواصل مع الجوانب الإيجابية من التراث (سواء أكان من التراث العربي والإسلامي أم من تراث الغير)، والحفاظ على اللغة العربية وتطويرها، وعقد المؤتمرات والمجامع الفكرية.

---

(1) اليافي، نعيم. مرجع سابق. ص76 ـ 77.
(2) الحلاق، عبد الله يوركي. مرجع سابق. ص79.
(3) عبد الفتاح، عبد الفتاح محمد. مرجع سابق. ص85.
(4) المعلمي، يحيى عبد الله. مرجع سابق. ص80 ـ 81.
(5) بوقربة، عبد المجيد. **الحداثة والتراث**. مرجع سابق، ص19.
(6) الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. مرجع سابق، ص241.
(7) الغزالي، محمد. **كيف نتعامل مع القرآن**. مرجع سابق، ص15 ـ 16، 150.

رابعاً: الفكر بين الفلسفة والنقد

يرى بعض المفكرين أن لـ«الفلسفة» دوراً مهماً في جعل الحلم العربي بالنهضة حلماً مطابقاً للواقع. فضرورتها في الفكر العربي الراهن تعادل ضرورة العقلنة والعقلانية، كما أن لها نصيباً في محاربة التخلف وتنمية الفكر العربي المعاصر[1]. وتوجد إشارة مهمة جداً بخصوص كون الفلسفة مرتبطة بالنقد؛ إذ هي التي تخلق النقد[2]. والروح النقدية، إضافة إلى العقلانية المطابقة: شرطان ضروريان لكل نهضة[3]، ومن الضرورة العمل على النقد الدائم المتواصل للذات والآخر، من أجل قطع خيوط التبعية وكسر قيود التقليد، ولا يعني هذا النقد الرفض، إنما تحويل المبنى للمجهول إلى المبنى للمعلوم، لكي يصبح واضحاً في الأذهان، ومن ثمة يمكن التحرر من سلطته[4]. كما أن نقد الفكر العربي أمر ضروري، نظراً لكون هذا الفكر فكراً نهضوياً لم يمارس النقد على نفسه؛ ومراجعة أي فكر ونقده شرط أساسي، بل ضروري، لضمان شروط النجاح لأية نهضة. ويعود غياب نقد الفكر العربي لعدة عوامل؛ منها: هيمنة التراث على العقليات في العالم العربي بوجهه المعتم المتراجع، وعدم القيام بتأسيسه وقراءته بروح نقدية؛ وحضور الغير أو الآخر بشكل مكثف في الحياة العربية، الفكرية والسياسية، عن طريق إغراق الأمة بالأوهام عن النهضة والتقدم أو بقيامه بقمع المحاولات النهضوية العربية[5].

هنالك دعوة إلى الاهتمام بـ«فلسفة العلم»، والذي يعني: المفاهيم وطرائق التفكير المؤسسة لكل معرفة علمية[6]، كما أن من الضروري القيام بكتابة «فلسفة الماضي» (ماضي العرب)؛ أي: كتابته كتابة تعطيه معنى بالنسبة إلى الحاضر العربي؛ لأن عدم القيام بذلك من أسباب عجز العرب عن التخطيط لمستقبلهم[7]؛

---

(1) الجابري، محمد عابد. **التراث والحداثة**. مرجع سابق، ص242 ـ 243، 246.

(2) المرجع السابق، ص103.

(3) المرجع السابق، ص33.

(4) المرجع السابق، ص60 ـ 61. وانظر بخصوص ضرورة نقد التراث والفكر العالمي (الغربي): ص257 ـ 258.

(5) المرجع السابق، ص246 ـ 248.

(6) الجابري، محمد عابد. **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص62.

(7) المرجع السابق، ص116.

والحاجة ملحة أيضاً إلى العناية بـ«فلسفة التاريخ» لأنها تعمل على تحقيق الحلم العربي المطابق للمشروع النهضوي العربي[1]. وهذه الأمور ينبغي لها أن تكون متزامنة مع نقد كل النماذج؛ وعدم تبني نموذج معين؛ لأجل تدشين منطلق نهضوي جديد للعرب[2]. فالمطلوب عربياً في الوقت الحاضر: القيام بالتحليل النقدي، كي يستطيع العرب التمييز بين ما هو غثّ وسمين[3]، إذ عن طريق تحليل الوضع العربي ونقد الفكر العربي، بصورة مستمرة ومتواصلة، سيتم تصحيح الوعي العربي[4]. فالنقد سلاح يحمي العرب من شقاء الوعي، بل يحوّله لوعي خصب يعمل على شحذ همّتهم ويجعلهم يغالبون المحن التي يواجهونها، ويرفع عنهم المعوقات التي تحول دون تقدمهم[5].

«الخطاب الفلسفي» في الفكر العربي الحديث والمعاصر، هو فرع من الخطاب النهضوي العربي وامتداد له[6]؛ لكن هذا الخطاب يمتاز بالسلبية، إذ السمة البارزة فيه هي التناقض بين الطابع العقلاني للأهداف مع الطابع اللاعقلاني للتفكير[7]. لذلك، أضحت الدعوة قوية إلى «نقد العقل العربي»، نظراً لأن عدم القيام بذلك كان نقطة الضعف الأساسية في المشروع النهضوي العربي الحديث[8]. والمقصود بنقد العقل العربي، في رأي البعض، : الـ«تشديد على دعوة العرب إلى الإسهام في إنشاء حضارة عربية علمية علمانية، تكون أكثر تراحماً وعدالة من الحضارة الحالية»[9]. وما أراه هو أن الحضارة العربية العلمية تغني عن ذكر «العلمانية» التي يُنظر لها على أنها لم تعد مستساغة في العالم العربي نظراً لخصوصية العلمانية بالعالم الغربي لا العربي. والدعوة ملحة أيضاً إلى نقد

---

(1) المرجع السابق، ص120.

(2) المرجع السابق، ص48.

(3) الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر**. مرجع سابق، ص18.

(4) المرجع السابق، ص147 وما بعده.

(5) عبد اللطيف، كمال. «تمزقات الهوية العربية وشقاء الوعي القومي»، **مجلة الوحدة**. عدد 79، 80، ص104 ـ 105.

(6) الجابري، محمد عابد. **الخطاب العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص149.

(7) المرجع السابق، ص186.

(8) المرجع السابق، ص9.

(9) صبحي، محيي الدين. والجابري، محمد عابد. **التراث والحداثة**. مرجع سابق، ص323.

الحاضر، بما يحمله معه من بقايا الماضي؛ حيث إن ذلك هو الخطوة الأولى واللازمة في كل مشروع مستقبلي[1]، إضافة إلى وجوب العمل على المراجعة النقدية للمشروع النهضوي العربي ذاته[2].

النقد هو «الذي يفسّر لنا عجز أهل الفكر عن الاضطلاع بمهمة تغيير الواقع المجتمعي على الأرض وفي الميدان»[3]، ويدفع إلى التفكير لفهم وتشخيص الأزمة التي تمرّ بها الأمة[4]، ويعمل على انتهاك منطقة المسكوت عنه في خطابات المثقفين أنفسهم، وفي مواقفهم[5]. فهدف النقد: «فهم ما لا يُفهم، باختراق كثافة المقولات وعتمة الممارسات، أو بإزاحة حدود العقل، لإعادة ترتيب العلاقة بين المفاهيم على خارطة الفكر»[6]. والتنوير في حدّ ذاته «فعل نقدي من الذات على الذات، لتغيير علاقة المرء بنفسه وأفكاره»[7]، بل إن الفاعلية التنويرية هي فاعلية نقدية لا تتوقف[8]، فلا تنوير بدون نقد كل التجارب والنماذج؛ لأنه يسفر عن إمكانات جديدة للحياة والوجود[9]، وإن النقد المنتج والفعال؛ أي النقد الذي يضاعف إمكانية الفهم ويولّد مزيداً من الفاعلية، والذي يستبعده المثقف حتى الآن: هو نقد تمركز المثقف على ذاته، من أجل تعرية العلاقة التي يقيمها مع أفكاره ومفاهيمه[10]، و«مغزى إخضاع مهمة المثقف للنقد: أن يخرج من عزلته، ويكفّ عن ممارسة دور الحارس لهويته، لكي يقتحم العالم بفكره»[11]. وبممارسة النقد لكل الصيغ والنماذج يكون التقدم، لا بالصيغ الجاهزة[12].

---

(1) الجابري، محمد عابد. **العقل السياسي العربي**. مرجع سابق، ص404.
الجابري، محمد عابد. **تكوين العقل العربي**. مرجع سابق، ص5.
(2) الجابري، محمد عابد. **المشروع النهضوي العربي**. مرجع سابق، ص15.
(3) حرب، عليّ. **أوهام النخبة**. مرجع سابق، ص12.
(4) المرجع السابق، ص16.
(5) المرجع السابق، ص30.
(6) المرجع السابق، ص82.
(7) المرجع السابق، ص99.
(8) المرجع السابق، ص61 ـ 62.
(9) المرجع السابق، ص94.
(10) المرجع السابق، ص26.
(11) المرجع السابق، ص89.
(12) المرجع السابق، ص121.

تتجلى أهمية الفلسفة في كون «التفلسف والتحضّر صنوان، بل هما عنوان لمرقاة واحدة [. . .]. وحين نُمعن النظر في فلسفات الأمم والشعوب والدول، ومن ضمنها فلسفات الفلاسفة الكبار، نلاحظ أن فلسفة التحضر أو الإنجاز الحضاري، تواكب مسيرة الرقي الاجتماعي/الاقتصادي السياسي»[1]. فالعلاقة قوية ما بين الفلسفة والحضارة، على اعتبار أن ذروة الوعي الحضاري ما هي إلاّ مشروع سياسي عقلاني، تنتجه الفلسفة في مستوى أبحاثها الأساسية والتأسيسية المتواصلة، جيلاً بعد جيل؛ والأمة العربية بحاجة للإبداع الفلسفي كي تستطيع مواجهة الضغط الحضاري الخارجي. أما السبيل لفلسفة عربية تطمح لأداء دور فاعل في المشروع الحضاري العربي، فيكون من خلال متابعة تطور العلوم في البلاد العربية، وفي العالم، ثم القيام بنقدها، ومن ثمّة تطويرها. من هنا، تبرز الدعوة لفلسفة حرة أو تحريرية، تبدأ آليتها من نقد الواقع بكلّ مكوناته[2]، فالفلسفة في العالم العربي ضرورية لمرحلة بناء المجتمع العربي[3]، ومن غير الممكن انتظار أو توقّع أية تنمية أو تحديث دون وجود الفلسفة، شريطة كون هذه الفلسفة شمولية وناظمة لكل مجالات وقطاعات المجتمع[4].

الفلسفة الحقة هي التي تضع كلّ أسلحتها لإعادة بناء الوعي الشعبي على ضوء المتطلبات التاريخية للتقدم. وهنالك دعوة مهمة إلى إيلاء العناية لوعي «فلسفة التاريخ»، على اعتبار أن ذلك سيساعد العرب على تجاوز تأخرهم وإرساء حداثتهم. لكن ما يُؤخذ على هذه الدعوة هو اعتمادها الصيغة الثورية التي طوّرها ماركس بالاستناد إلى هيغل، وهي الأفكار التي رُفضت من قبل العديد من المجتمعات، حتى من قبل المجتمعات التي تأسست وتحققت فيها[5]. وأصبح

---

(1) خليل، خليل أحمد. «دور الفلسفة في بلورة المشروع الحضاري العربي»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 71، ص88.

(2) المرجع السابق، ص91 ـ 95.

(3) خليل، أحمد خليل. «نحو رؤية نقدية للفلسفة العربية في القرن العشرين»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 70، ص104.

(4) مقابلة مع: محسن، مصطفى. **مجلة المستقبل العربي**. عدد 178، ص129.

(5) الجباعي، أحمد. «الفلسفة العربية وإلزامات الشرط التاريخي»، **مجلة الوحدة**. عدد 68، ص186.

هناك رأي سديد يعتقد بأنه لا نهضة دون إعادة الاعتبار للفلسفة، مع التنبيه إلى ضرورة تواصل العرب مع تراثهم، للوصول إلى مرحلة الفكر الفلسفي الحر[1]؛ وأن هذه الفلسفة المهمة للعرب ليخرجوا من أزمتهم الحضارية الخانقة والتي تهددهم بالتخلف والذوبان، هي التي تعمل على نقل الفكر المجرد إلى حيّز التنفيذ والحركة والتغيير[2]. فمن المهام الملقاة على عاتق الفلسفة: النهوض بالإنسان، نظراً لكونها لا تستسلم للواقع[3]، وتوسيع دائرة التفكير والنقد (العنصران الضروريان لتحقيق أي تقدم أو تطور اجتماعي)[4]. وهذه الفلسفة لا تحقق ذاتها ولا تقوم بدورها إلاّ بقيامها على الرفض؛ أي بأن تحارب ما هو إيديولوجي، وتنقد المجتمع، وتخلخل ما هو مستقر فيه من أمور الفكر، إذ هي الرؤيا التي تفجّر الرؤى المختلفة، كما أنها حرية[5].

هنالك رأي وجيه يعطي الأولوية للقيام بالنقد، دون اللجوء إلى شتم الزمن والوضع العربي الرديء[6]، إذ الضرورة تدعو إلى إعادة النظر وطرح الأسئلة ووقفة التأمل؛ لأجل حفظ طاقات الأمة من حروب الحداثة والسلفية، وردّ الاعتبار للغة الحوار بين مختلف التيارات في الأمة[7]، فأساس كل عمل نقدي هو تحديد المسؤولية[8]. وأصبح يُنظر للنقد على أنه من مستلزمات ومقتضيات التطور والتجدّد[9]، لذا، تبرز الدعوة إلى نقد الثقافة العربية، وما تتضمنه من علوم إنسانية واجتماعية، على جميع الأصعدة؛ بغرض اختبار حدود إجرائيتها في ضوء معطيات

---

(1) قاسم، جميل. «الإسلام والحداثة الفكرية»، **مجلة الوحدة**. عدد 85، ص60.

(2) عبد الحميد. محسن. **تجديد الفكر الإسلامي**. مرجع سابق، ص85.

(3) المرسلي، عبد الحميد. «من الشخصانية إلى الغدية». فاس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سيدي محمد عبد الله. عدد 3، ص53.

(4) محور العدد: «الفلسفة والفكر المعاصر»، **مجلة الوحدة**. هيئة التحرير، عدد 98، ص9.

(5) زيعور، عليّ. «صراع قيم السياسة والحقيقة في الفكر العربي المعاصر»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**. عدد 94، 95، ص50.

(6) إسماعيل، فادي. **الخطاب العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص29.

(7) المرجع السابق، ص13.

(8) المرجع السابق، ص162.

(9) «مهام المثقيف العربي وتحديات المرحلة الراهنة»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، الدائرة العلمية في المجلس القومي للثقافة العربية، ص8.

الواقع العربي، ولكي تسهم هذه الثقافة وتلك العلوم في تحقيق التقدم العربي؛ ولأن رفضها ـ في المقابل ـ لن يؤدي بالعرب إلاّ إلى المزيد من التخلف والانفصال عن العصر[1]. فالقدرة على إعادة النظر(النقدي) هي أهم وقاية لتجنب انقراض الأمم. ولقد بادت حضارات كثيرة سابقة؛ لأنها لم تمتلك مرونة في إعادة النظر في أسس حضارتها، والتي تبدأ بطرح الأسئلة[2]. وأي عصر تنوير حقيقي، لا بدّ أن يبدأ بطرح أسئلة كبيرة وبسيطة في نفس الوقت؛ هي: من نحن؟ وماذا نريد؟ وما معنى الكون والتاريخ والحضارة والإنسان؟ وكيف تكون النهضة الحقيقية؟ وكيف تبقى الأمم حية ولا تندثر؟ وما مقومات بقاء الأمة ضد عوامل الهدم والتصفية؟[3]. فلا بدّ من الاستمرار في عملية المراجعة والتقويم والتسديد، على اعتبار أن ذلك محرّض حضاري يحمل الإنسان على الرقي والسمو المستمر[4]. لكن يرد التحذير الشديد من عدم تحكيم القيم المعصومة للأمة في عملية النقد، إذ سيؤدي ذلك إلى استمرار تخلف الأمة وركودها وإستنقاعها الحضاري[5].

تحظى «فلسفة الحضارة» بأهمية كبيرة؛ لأنها تكشف عن الروح المميزة لكل حضارة من حضارات العالم، وعن منظورها الخاص في رؤية العالم، وعن مسلّماتها ومبادئها في فهم وممارسة الحياة[6]. ومن الهام التمييز ما بين « فلسفة التقدم» و«فلسفة الحضارات»؛ إذ أن «فلسفة التقدم» تفترض مساراً وحيداً للتقدم، ونموذجاً أرقى للحياة الإنسانية، صالحاً لكافة الحضارات البشرية؛ أما «فلسفة الحضارات» فتفترض، على العكس من ذلك، أن لكل دائرة حضارية خصوصيتها في التطور التاريخي، مما يعني تعدّد المسارات الممكنة للتقدم، وتعدّد النماذج

(1) «من التبعية إلى التبادل الثقافي المتكافئ»، **مجلة الوحدة**. هيئة التحرير، عدد 92، ص4 ـ 5.
(2) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. مرجع سابق، ص22.
(3) المرجع السابق، ص42 ـ 43.
(4) الطريري، عبد الرحيم. **العقل العربي**. مرجع سابق، ص25.
(5) العمري، أكرم. **قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخ**. مرجع سابق، ج1، ص12.
(6) السعيد، فؤاد. «البديل الحضاري في فكر بن بلة»، **مجلة منبر الحوار**. العددان 23، 24، ص84 ـ 85.

الحضارية وليس أحاديتها[1]. فالرابط قوي ما بين الحضارة والفلسفة، على اعتبار أن الوعي الحضاري وعي فلسفي، ولأن الفلسفة أمّ العلوم[2]. والموقف الحضاري المطلوب عربياً الآن هو أخذ موقف نقدي من القديم، ومن الغرب، ومن الواقع[3]. ولا بدّ من اعتماد «النقد الحضاري»، نظراً لأن تجاوز العرب لتخلفهم إنما يتطلب الانفتاح، والقيام بعملية نقد حضاري لأوضاعهم الحالية، ونقد لأسباب وشروط وعوامل هذا التخلف[4].

كما أن الفلسفة تُعبّر عن روح الحضارة، وبالتالي تصبح مظهراً من مظاهرها، أو المظهر الأسمى لها[5]؛ كذلك لها دور لا يُستهان به في مسيرة الحضارة الإنسانية، إذ تشحذ القدرة الفكرية والثقافية للعقل الإنساني[6]. لكن لا بدّ من الانتباه إلى أن «وظيفة فلسفة الحضارة، في التعامل مع أحداث التاريخ، لا بدّ أن تتعدى مجرد سرد الواقعة، إلى التحليل والتفسير للوصول إلى جوهر الوقائع ودلالاتها»[7]. وهنالك رأي قد يبدو غريباً، وهو القول بأن «حضارة الفلسفة» تؤدي لفلسفة الحضارة، على اعتبار أن حضارة الفلسفة «هي الحضارة التي تتخذ من الفكر الإنساني مجالاً لممارسة النقد الأيبستيمولوجي، ومن نتائج النقد الأيبستيمولوجي موضوعاً للصياغات النظرية (الذهنية) التي تنبني عليها مختلف العلوم والمعارف، والإنسانيات بشكل عام، وهذا ما يجعل من حضارة الفلسفة شرطاً ذاتياً وضرورياً لفلسفة الحضارة»[8]. مع أن المتوقع أن فهم فلسفة الحضارة يسبق وجود الحضارة ذاتها، لا العكس، إذ كيف توجد حضارة دون فهم مكوناتها وأسسها... إلخ.

---

(1) السعيد، فؤاد. **إشكالية التحيز**، موضوع: «التحيزات المعرفية في الرؤية الغربية الحديثة للعالم»، ج1، ص258.

(2) حنفي، حسن. **مقدمة في علم الاستغراب**. مرجع سابق، ص76.

(3) المرجع السابق، ص59.

(4) محسن، مصطفى. «حول الأبعاد السوسيو أنثروبولوجية للمسألة اللغوية وإشكالية التنمية والحداثة»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 214، ص69.

(5) غلاب، عبد الكريم. **من اللغة إلى الفكر**. مرجع سابق، ص159.

(6) الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. ص27، مرجع سابق، ص38 ـ 40.

(7) المرجع السابق، ص134.

(8) بولخماير، مختار. «البنية الاصطلاحية للنص الفلسفي»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**. عدد 94، 95، ص51.

يوجد تنبيه إلى أمر مهم، يتمثل في أن بروز الفلسفة الحضارية العربية إنما كان نتيجة للاصطدام العربي التاريخي والحضاري مع الغرب[1]، وإن مما يُقرّب العرب من «الفلسفة الحضارية» المطابقة لصراعات تاريخهم المعاصر، هو إعطاء الاعتبار للقيم الريبية، وقيم النفي والسلب، وقيم التأصيل[2]. وبما أن «إعادة طرح الأسئلة» من الأمور المتفرعة عن الفلسفة، فإن الأسئلة الجديدة التي بدأت تلوح في أفق الفكر العربي المعاصر، لهي مؤشر على إمكانيات تحوّل كبير في وعي النهضة العربية لتتحول إلى نهضة فعلية على أرض الواقع[3].

هنالك تنبيه إلى أمر مهم، هو أن الخلل الجسيم الذي أصاب فلسفة الأمة وفكرها، قد أودى بها لغياهب التخلف والتبعية[4]. من هنا، تبرز الدعوة إلى إحياء «الفلسفة الإسلامية» خدمة لمشروع الأمة الحضاري، ولأن الفكر الفلسفي، بشكل عام، له دور إيجابي في أي مشروع نهضوي، وفي تغيير الواقع البائس. والحاجة تدعو إلى انبثاق الفلسفة الحالية للأمة من خلال تجديد فلسفتها التراثية، والذي ينبغي أن يقوم به فريق عمل يتكون من كوكبة عريضة من المشتغلين بالفلسفة الإسلامية[5]. ويتحدث بعض المفكرين عن أهمية «المنطق»، والمرتبط بشكل وثيق بالفلسفة؛ إذ قد نتج عن غياب المنطق الذي يقوم على تحليل الواقع وقوة الخصم، ونقد الذات: ابتلاء الأمة بنكباتها ومصائبها[6].

يبدو أن هناك أجماعاً لدى المفكرين العرب على أهمية وضرورة «النقد» (النقد الحضاري على وجه الخصوص)، إذ أنه يسهم في تجاوز المجتمعات العربية لأزماتها المتفاقمة، ضمن إطار التفاعل الفكري الحر والنقاش المستمر، بين جميع الفئات والأحزاب والتجمعات على صعيد المجتمع ككل. وهذا النقد الحضاري

---

(1) عبد اللطيف، كمال. **قراءات في الفلسفة العربية المعاصرة**. مرجع سابق، ص18.

(2) المرجع السابق، ص142.

(3) عبد اللطيف، كمال. **مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص25.

(4) باشا، أحمد فؤاد. «علاقة العلم بالفلسفة الإسلامية»، **مجلة منبر الحوار**. عدد 27، ص78.

(5) عمارة، محمد. «نحو فلسفة إسلامية معاصرة»، **مجلة منبر الحوار**. العددان 21، 22، ص11 ـ 17.

(6) الحامد، عبد الله. «نقد واقع المجتمع الإسلامي: عندما ضعف المنطق»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5102 (الاثنين 16/ 11/ 1992م) ص18.

يشكّل الشرط الأساسي لعملية التغيير الاجتماعي، بل هو الخطوة الأولى لأية حركة اجتماعية جديّة ترمي إلى استئصال الأبوية من المجتمعات العربية؛ لأنه يسلط الضوء على الواقع وتاريخه، ويكشف عن حقيقته الظاهرة والخفية، ويخطط أساليب ومتطلبات تجاوزه، ويرسم الخريطة الفكرية التي تضئ سبل الفكر والممارسة معاً[1]. فمهمة النقد الحضاري تتعدى نقد الفكر المجرد ونظرياته، إلى كسر الدائرة المفرغة التي عاشها المجتمع العربي في المائة سنة الأخيرة، إذ عاش تناقضاً مستمراً بين القول والعمل، وحالة مميتة من العجز والشلل، إذ أن للنظرية النقدية دوراً مركزياً في تغيير الوعي الاجتماعي وتفسير أهداف هذا التغيير. والخوف على الحركة النقدية إنما يأتي من داخلها؛ أي من خطر التمسك بالأيديولوجيات الماضية، وبالاتجاهات الفكرية والممارسات السياسية التقليدية، التي لم تعد تصلح لمجابهة أوضاع نهاية القرن العشرين وتحدياته[2]. ولا بدّ من توفر الحرية والمساواة لقيام الفكر النقدي[3].

المشروع النقدي المطلوب عربياً هو الذي يعمل على تحديد الإشكاليات العربية الراهنة، أما هدف الكتابة والحركة النقدية، فهو التمهيد للبديل عن الوضع القائم[4]، و«إزالة الحجب التي تختبئ وراءها السلطة الأبوية، والكشف عن محتوى القيم والعلاقات التي تحكم التواصل والأنشطة الجارية فيها: بين الأفراد والجماعات، في المؤسسات ومراكز السلطة، وفي تعابيرها المادية والسياسية والدينية والقانونية»[5]. و«الحركة النقدية العربية الحديثة» هي التي تحاول تجاوز الاتجاهين، الغربوي والأصولي، وإقامة موقف مستقل فيما بينهما[6]، وكذلك تسعى للقيام بنقد كلا الاتجاهين[7].

الفكر العربي الحديث والمعاصر، مطالب بإعادة تأسيس قضاياه وتصوراته

---

(1) شرابي، هشام. **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين**. مرجع سابق، ص10 ـ 11.
(2) المرجع السابق، ص89، ص93.
(3) المرجع السابق، ص16.
(4) المرجع السابق، ص25 ـ 26.
(5) المرجع السابق، ص91.
(6) المرجع السابق، ص37.
(7) المرجع السابق، ص52.

ضمن «رؤية نقدية جديدة»، تستهدف القطيعة مع المفاهيم والآليات التي أقام عليها الأجداد تراثهم. وأهم عناصر هذه الرؤية: الانتقال من مفهوم التجويز القائم على نفي وجود أية علاقة سببية بين الظواهر الطبيعية والاجتماعية، والقول بإمكانية خرق العادة إلى مفهوم السببية؛ والانتقال من مفهوم الاقتران العادي المبني على نفي مبدأ الحتمية إلى مفهوم الحتمية (الذي يحكم الظواهر الفيزيائية)؛ والانتقال من آلية القياس بالمقاربة والاستدلال بالأثر والعلامة والأمارة إلى آلية القياس بالتحليل والتركيب والاستدلال بالملاحظة والتجربة؛ والتحرّر من سلطات النص، وسلطة الظاهر والباطن إلى اتّباع طريقة حديثة في التعامل مع النصوص، تقوم على استخلاص معنى النص من النص ذاته، ومن ثمّة توجيه الانتباه للعلاقات التي توجد في النص بتعرية الثوابت وتحديد المتغيرات؛ وإعادة الوعي التاريخي في تأسيس التراث والفكر العربي المعاصر[1].

إن قدرة الفكر العربي على مساءلة مقدماته وقراءة الواقع وتصوره للحلول، كفيلة بتجاوز الانحسار الذي تعيشه الأمة العربية، والنهوض بها لتحقيق وحدتها ونهضتها وتقدمها[2]. ومساءلة الذات، والمساءلة عن الآخر، ونقد النصية ـ المعيارية التي تقود حركة الفكر والحياة في المجتمع: هي التي تحقق إمكانية تقدم الحركة المعرفية أو النقلة النوعية في مجال التقدم[3]. فنهضة أي فكر أو حضارة إنما تقوم على «نقد الذات» بتراثها وتاريخها وقيمها وثقافتها، و«نقد الغير» بحضاراته السابقة والراهنة[4]. وهذا «الموقف النقدي، يتطلب معرفة خاصة بالذات وبالآخر، كما يتطلب ثقة عالية بالنفس، وملكات نقدية خاصة، الأمر الذي لا يتوفر لمعظم البشر»[5].

لقد أضحت «القراءة النقدية لخطاب النهضة، مسألة ملحة الآن»[6]، والنهضة

---

(1) بوقربة، عبد المجيد. **الحداثة والتراث**. مرجع سابق، ص8 ـ 22، 112.

(2) الحاجي، هشام. «علاقة العنف والاستعمار عند فانون»، **مجلة الوحدة**. عدد 94، 95، ص188.

(3) مقدمة الندوة: أدونيس. «مواقف الإسلام والحداثة»، ص9 ـ 12.

(4) ابن عثمان، حسن. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص157 ـ 158.

(5) المسيري، عبد الوهاب. **إشكالية التحيز**، موضوع: «فقه التحيز»، ج1، ص38.

(6) حسن، هادي. «المجتمع المدني في الوطن العربي» من المناقشات، ص191.

لا تكون إلاّ على ضوء الدراسة التحليلية النقدية[1]. فالعلاقة قوية ما بين النقد والتغيير والتقدم[2]، إذ أن للفكر الجدلي النقدي دوراً في تغيير الواقع العربي الراكد[3]. وأي تغيير حضاري إنما يبدأ من النقد الذاتي، الجادّ والصادق[4]، لكن «الفكر العربي الحديث لم يؤسس نظرية في النقد»[5] إلى الآن. ويُعتبر تشكيل «الفكر النقدي» مرحلة ضرورية لا بدّ للأمة من بلوغها، كي تستطيع بلوغ مرحلة الإنتاج الفكري المتميز، ثم الإبداع[6]. وتتجلى أهمية النقد العربي الجديد في فتحه مجالات خصبة لفهم الحياة العربية[7]. وينبغي التنبيه إلى أن كافة خطابات مشاريع النهضة العربية بحاجة للنقد[8]. ويشير البعض إلى أمر مهم، يتمثل في إمكانية تجاوز الأمة لمرحلة شيخوختها وموتها(إذ ليس أمراً حتمياً)، شريطة إحداث عمليات مراجعة وتقويم في الأمة تستعيد به عافيتها[9].

ينظر بعض المفكرين إلى أهمية «العلوم الإنسانية»، إذ يعتبرون أن لها دوراً حضارياً ومعرفياً[10]، وأنها يمكن أن تسهم في حلّ المشكلة الإنسانية[11]؛ كما أن استيعاب الأمة العربية لهذه العلوم سيؤدي بها لتجاوز الكثير من مشكلاتها[12]. لكن

---

(1) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**. مرجع سابق، ص36.

(2) مكاوي، عبد الغفار. «النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت (مدخل وتعقيب نقدي)»، **مجلة الوحدة**. عدد 98، ص10 ـ 11.

(3) المرجع السابق، ص25 ـ 26.

(4) إبراهيم، حيدر. «في مفهوم التغيير الحضاري العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 79، 80، ص17.

(5) أفاية، محمد نور الدين. «المعقول والمتخيل في الفكر العربي المعاصر»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 160، ص7.

(6) إسماعيل، فادي. **الخطاب العربي المعاصر**. تصدير: العلواني، طه جابر. ص9.
زريقة، عبد الله. «استفتاء القدس العربي حول القصيدة العربية الحديثة (11)»، **جريدة القدس العربي**، عدد 499 (سبت/ أحد 8 ـ 9/ 12/ 1990م) السنة الثانية، ص6، عمود 1.

(7) صالح، فخري. «حول النقد العربي (2)»، **جريدة القدس العربي**، عدد 527 (الأربعاء 16/ 1/ 1991م، ص6، عمود 4.

(8) ثابت، أحمد. «نقد الخطاب القومي العربي»، **مجلة منبر الحوار**. العددان 23، 24، ص23.

(9) الكيلاني، ماجد عرسان. **إخراج الأمة المسلمة وعوامل صحتها ومرضها**. ص127 ـ 128.

(10) الكتاني، محمد. دورة: «المعرفة والتكنولوجيا»، موضوع: «أي آفاق للعلوم الإنسانية في سياق التطور التكنولوجي المعاصر؟»، ص55.

(11) سعيد، جودت. «المشكلة الحضارية في العالم الإسلامي»، **مجلة الكلمة**. عدد 6، ص77.

(12) صالح، هاشم. «مستقبل العلوم الإنسانية»، **مجلة الوحدة**. عدد 105، ص328.

الغالب على النتاج العربي في ميدان العلوم الإنسانية، هو اجترار ما يصدر عن الغرب من نظريات، وكان هذا الاجترار من أسباب الإخفاق العربي في تأسيس علوم إنسانية خاصة بالعرب، بالإضافة إلى انسلاخهم عن الواقع[1]. هناك، في المقابل، من يحذر من استغلال ميدان العلوم الإنسانية من قبل الآخرين (الغرب على الخصوص)، لغزو الأمة العربية والإسلامية فكرياً؛ نظراً لكون هذه العلوم ممتدة ومتقدمة في نطاق الثقافة الغربية؛ أي مرتبطة بالسياق الغربي، بمناهجه وآلياته[2].

الخلاصة: يتفق المفكرون العرب على أهمية «الفلسفة»، وما تتضمنه من نقد وأسئلة وإعادة نظر، شريطة الاستفادة من التراث الثقافي العربي والإسلامي، ومن الآخرين، في تأسيس فلسفة عربية جديدة، تناسب الواقع العربي، وتتوافق مع مطالبه في النهضة الحضارية. في المقابل، يرون أن غياب ذلك التأسيس الفلسفي وغياب النقد، لن يؤديا إلاّ للمزيد من الانغماس في التيه والضياع الحضاري العربي. ودعا البعض منهم لتأسيس «علوم إنسانية» خاصة بالأمة العربية؛ لأنها ستساعد على حلّ الكثير من مشاكلها، وتجنبها الوقوع في الكثير من المزالق والأزمات.

خامساً: الحضارة بين العلم والمعرفة والبحث العلمي

يوجد ربط لدى المفكرين العرب ما بين العلم والتنمية[3]، مع التنبيه إلى أمر مهم هو أن العلم يتطلب توفّر «كتلة حرجة» (من المثقفين) واقتصاد قوي، وهذا ما لا تملكه أيّ من البلدان العربية[4]، كما يتطلب دمجه في البيئة الثقافية التي يعمل فيها، ليصير ظاهرة حركية وحيوية تستحث الإبداع والتجديد[5]، فقد أصبحت قضية «العلم» مسألة بقاء أو فناء[6]. وتتجلى أهمية «البحث العلمي» في كونه أحد

---

(1) الغالي، أحرشاو. «معوقات التأسيس العلمي للعلوم الإنسانية في الوطن العربي»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 67، ص132 ـ 133.

(2) السايح، أحمد عبد الرحيم. **في الغزو الفكري**. مرجع سابق، ص12 ـ 13.

(3) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. مرجع سابق، ص120.

(4) المرجع السابق، ص318.

(5) المرجع السابق، ص326.

(6) المرجع السابق، ص350.

العناصر الأساسية في كل سياسة تنموية[1]، وهذا البحث الذي هو ضرورة لكلّ نهوض تنموي وبناء حضاري إنما يحتاج إلى توفير المناخ المناسب، وإلى حرية البحث والتعبير؛ وفي المقابل، فغياب البحث العلمي من الظواهر الدالة على التخلف العربي[2]. كما لا ينبغي إغفال أهمية «المعرفة» و«المعلومات»، إذ هما ضروريان لقيام الحضارة[3]. فالمعلومات هي مصدر البحث العلمي (الذي هو خريطة التقدم الحضاري، والذي أثمر النهضة الإنسانية الحديثة)، ويتعذر إجراء بحث علمي بدونها؛ لذا، من الضروري بذل أقصى الجهد في الحصول عليها[4].

تبرز أهمية العلم كذلك في إتيانه كل يوم بحقائق مهمة تنتج المزيد من التقدم. ويأتي التحذير هنا من الجهل بتلك الحقائق، وعدم الاستجابة لمنطق حقائق العلم، إذ ذلك مؤشر على التخلف[5]. فالتأكيد شديد لدى المفكرين حول أهمية العلم والبحث العلمي؛ على اعتبار أنهما الأساس في أية عملية تنموية، مع الانتباه إلى أن هذا الأمر يتطلب تطوير وإصلاح العملية التعليمية، وتطوير مراكز البحث العلمي[6]، إذ «يصح القول إن معايير تقدم الأمم، يرتكز اليوم، على العلم والتقانة»[7]. كما أن للتراكم المعرفي والإنتاجي دور مهم في إخراج العرب من تخلفهم وتجزئتهم وتناحرهم الداخلي[8]. بل إن التنمية علم بالدرجة الأولى، وهناك ثلاثة عوامل تعمل على الدفع بالمجتمع لـ«التقدم العلمي»، هي: وجود سياسة علمية في الجامعات ومراكز البحوث العربية، والإنفاق على البحث العلمي

---

(1) المرجع السابق، ص22.

(2) المرجع السابق، ص123، ص281 ـ 284.

(3) المرجع السابق، ص348.

(4) الركابي، زين العابدين. «التنمية الاجتماعية: منابتها ومقابرها»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5940 (السبت 4/ 3/ 1995م) ص9، عمود 2 ـ 3.

(5) الركابي، زين العابدين. «حركة تنوير عالمية بحقائق العلم ولوازمه»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5744 (السبت 20/ 8/ 1994م، ص9، عمود 1.

(6) حلباوي، يوسف. «السياسات العربية في مجال التقانة الحديثة»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 69، ص132.

(7) حلباوي، يوسف. «تحديث مؤسسة التعليم في الوطن العربي»، **مجلة الوحدة**، عدد 85، ص65.

(8) أبو العزم، عبد الغني. **الثقافة والمجتمع المدني**. مرجع سابق، ص121 ـ 122.

مع توفير الأجهزة والخدمات العلمية ومصادر البحث العلمي، والاهتمام بالثقافة العلمية لا الأدبية والفنية فقط[1]. ولا بدّ من التنبيه إلى أن الوضع العلمي في العالم العربي في غاية السوء، لجموده وانغلاقه، وعدم تشجيع الكوادر وعزلها عن مجمل حركة التنمية، واستمرار تبعية البحث العلمي للخارج، وتهميش الباحثين من قبل القيادات السياسية، وغياب حرية البحث[2]. كما يرد التحذير من تحقير العلوم الدنيوية، إذ في ذلك ترسيخ لأسباب التخلف[3].

هنالك من يرى أن إمكانيات التنمية العلمية ـ التكنولوجية في الوطن العربي، تستوجب ثلاثة شروط على الأقل، هي: عدد الكوادر المتفرغة للبحوث العلمية ـ التكنولوجية (الناحية الكمية)؛ ومستوى تأهيلها وقدراتها المهنية ـ المعرفية، وخبراتها الميدانية (الناحية النوعية)؛ والظروف الإدارية والمالية وشبكة المعلومات التي تحيط بالأبحاث العلمية (الناحية التنظيمية). وغني عن القول، إن غياب أو محدودية وسلبية أي شرط من هذه الشروط، يجعل فعالية المقدرة العلمية للبلد (أو مجموعة البلدان) ضعيفة، وإمكانية النهوض العلمي ـ التكنولوجي الوطني عسيرة، أو على الأقل، بطيئة التنفيذ، وغير مضمونة النتائج. وفي مقابل ذلك، هناك عوائق عدة تعترض طريق النهضة العربية في المجال العلمي ـ التكنولوجي، وتتمثل في: حداثة وضعف تأثير الجامعات ومراكز البحث العلمي في رسم وتنفيذ اتجاهات التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية للأقطار العربية، وقلّة المراكز الميدانية، مع عدم إشراكها في تقرير سياسات التنمية؛ وقلّة الأموال المستثمرة في الدراسات والأبحاث العلمية؛ وضعف شبكة بنوك المعلومات المتطورة، وقلّة المكتبات المزوّدة بالكتب الحديثة؛ وغلبة الناحية النظرية، لا العملية، على مراكز البحوث العلمية في العالم العربي، بالإضافة لتأثير السياسة في توجيه البحوث؛ والانعزال وعدم التنسيق بين الدول العربية في المجال العلمي[4].

---

(1) سلمان، سلمان رشيد. «أسباب هجرة الكفاءات العربية»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 77، ص215 ـ 219.

(2) **مجلة شؤون عربية**. عدد 77، ص221.

(3) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**. مرجع سابق، ص68، 308.

(4) الجراد، خلف محمد. «المقدرة العلمية التكنولوجية للعرب بين الواقع المجزّأ والطموحات القومية»، **مجلة الوحدة**. عدد 72، ص51 ـ 52.

لقد أصبح الحصول على القضايا العلمية من مقتضيات الرياسة والشهود الحضاري اليوم[1]، لكن ينبغي التنبيه إلى أن التقدم العلمي لا يمكن أن يتحقق إلاّ عن طريق فهم قوانين التسخير الكونية[2]. كما أن «التجريب» أيضاً أحد الأمور التي تؤسس للتقدم وتؤصّله[3]. فالربط قوي لدى المفكرين العرب ما بين العلم والنهضة والحضارة والتقدم وصناعة المستقبل، للكيانات الحضارية عموماً، وللكيان الحضاري العربي خصوصاً[4]، وإن كان البعض يشترط لهذا التلازم تحقيق الحرية (حرية الفكر أساساً)[5]، ومراعاة الجانب الأخلاقي، لئلا يؤدي ذلك التقدم إلى أضرار للبشرية، أو فناء لها[6]. ويربط البعض ما بين العلم والثقافة؛ على اعتبار أن ذلك هو الخطوة الحقيقية الأولى نحو التنمية[7]. فالعلم يمكنه أن يلعب دوراً مهماً

---

(1) الغزالي، محمد. **كيف نتعامل مع القرآن**. مرجع سابق، ص143.

(2) المرجع السابق، ص130.

(3) عصفور، جابر. **هوامش على دفتر التنوير**. مرجع سابق، ص317.

(4) نصّار ناصيف. **تطورات الأمة المعاصرة** (دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث المعاصر). بيروت/ لبنان: دار أمواج، ط2/ 1994م، ص182.
غلاب، عبد الكريم. **من اللغة إلى الفكر**. مرجع سابق، ص156.
حجازي، مصطفى. **ثقافة الطفل العربي**. مرجع سابق، ص9.
خليل، إدريس. افتتاح دورة: «المعرفة والتكنولوجيا»، ص18.
سيناصر، محمد علاّل، محمد. «البعد التكنولوجي في الحداثة»، **مجلة الأكاديمية**. عدد 10، ص147.
عليّ، آيت عليّ. «الفقه الحضاري في ظل الإسلام»، **مجلة دعوة الحق**. عدد 287، ص101، ص103.
ألكسان، جان. «دور الثقافة والمثقف في صياغة المشروع الحضاري العربي»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 77، ص252.
أكرار، عبد الباقي. «نحو منظومة بحثية عربية بديلة»، **مجلة الوحدة**. عدد 85، ص85.
«الإسلام والمسألة العلمية»، **مجلة الهدى**. تحرير المجلة، عدد 33، ص1.
الجمالي، محمد فاضل. «مواقف العربي إزاء النظام العالمي الجديد»، **جريدة القدس العربي**، عدد 1390 (الخميس 4/ 11/ 1993م) ص قبل الأخيرة، عمود 5.

(5) الجمالي، حافظ. «المستقبل العربي بين البيان والبرهان»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 77، ص135.

(6) الخطيب، بادي. «حول الاختناقات في مسألة الاستجابة العربية للتكنولوجيا»، **مجلة الوحدة**. عدد 72، ص160.

(7) الجابري، محمد عابد. **وجهة نظر**. مرجع سابق، ص213.

في بلورة الخيارات الثقافية العربية وبناء المشروع الثقافي العربي، لكن عندما يتم اتخاذه كأساس في تخطيط السياسات الثقافية العربية[1]. ومن الوسائل التي يتم من خلالها «ازدهار العلم وتطوره» مثل: توفير أجواء من الديمقراطية[2]؛ والسماح بالنقد وتوفر أجوائه[3]؛ وتوفير جو من التنافس في ابتكار أشكال جديدة من التفسير والتأويل والفهم والمقاربة؛ لأجل إنتاج فعاليات معرفية ودلالية جديدة[4]؛ وتطوير القدرات المبدعة عند الإنسان[5].

العلم والمعرفة هما مصدر القوة الأولى للأمة العربية والإسلامية، بشرط أن تخرج هذه المعرفة من إطار التوجه والتصور الغربيين، ليمكن الاستفادة منها[6]. وينبغي التنبيه إلى أن العلم والمعرفة مترابطان، إذ العلم هو «المعرفة التي يتم تحقيقها بأسلوب البحث العلمي المنتظم الانتقادي، ويهدف إلى تحقيق تراكم المعارف المحققة لخدمته، وإنجاز تقدمه الحضاري»[7]. والبحث العلمي هو من أعظم المعالم الحضارية؛ لأنه يثمر عن فوائد جمّة في حلّ مشكلات التقدم والرقي. والذين يقومون بهذه البحوث، هم خريجو الجامعات في مختلف التخصصات[8]. والنهضة العلمية للأمة إنما تتم عن طريق اتجاه علمائها لبحث قضاياها المعاصرة[9]. وهنا يرد التحذير من التمويل الأجنبي للبحوث العربية؛ لأن

---

(1) يفوت، سالم. «التجديد العلمي ومأزق التبعية»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص45.

(2) وطفه، عليّ. «الخلفيات الاجتماعية للتفاعل التربوي في الجامعات العربية»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 214، ص76 ـ 77.

(3) سراج، محمد نادر. «التواصل غير الكلامي بين الخطاب العربي القديم والنظر الراهن»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**. عدد 80، 81، ص92.

(4) المصباحي، محمد. «العقل، العلم، الإنسان: موقفنا في مواجهة موقف التراث»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**. عدد 98، 99، ص43 ـ 44.

(5) أفندي، عطية حسين. «استقراء المستقبل»، **مجلة منبر الحوار**. العددان 21، 22، ص78.

(6) السباعي، عبد الناصر. «ضرورة صياغة نظرية إسلامية في المعرفة»، **مجلة الهدى**. عدد 33، ص2.

(7) أفندي، عطية حسين. «استقراء المستقبل»، **مجلة منبر الحوار**. العددان 21، 22، ص80.

(8) الزحيلي، محمد مصطفى. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: «مساهمات الجامعات الإسلامية في نشر الثقافة الإسلامية اليوم»، ج2، ص154.

(9) السرار، محمد. «وسائل النهوض بالعلوم الشرعية من خلال تجربة الأمة السابقة»، **مجلة الهدى**. عدد 33، ص30.

فيه أخطاراً أهمها وأوضحها: التبعية العلمية والفكرية[1].

هناك اتجاه عام يرى أهمية المعرفة وضرورتها للنهضة الحضارية والتقدم والتطور عموماً، والعربي خصوصاً[2]. كما تبرز أهمية امتلاك وسائل إنتاج المعارف، إذ أن هذا الامتلاك هو المعيار الحقيقي للحضارة التي تحيا وتعيش وتستطيع التعامل مع غيرها معاملة متكافئة وغير تابعة[3] (معرفة الذات، ومعرفة الآخر، ومعرفة الواقع بمعناه الأعمق والأشمل)[4]. كما يعتقد البعض بضرورة تحصيل المعارف التقنية والتكنولوجية، على اعتبار على أنها من العوامل الداعمة لكل تنمية[5]. لكن يوجد تحذير، في المقابل، من «القصور المعرفي» على التنمية، إذ أن العثرات التي تصيب التنمية وتعمل على إفشال مخططاتها، إنما ترجع لذلك القصور[6]. والمعرفة وحدها لا تكفي في بناء الحضارة، إذ لا بدّ أن يترافق معها عناصر أخرى، ليتكون من هذا الخليط والاتحاد ذلك البناء الحضاري[7]. كما يرد التحذير أيضاً من «المعرفة المنقولة أو المستوردة»، والتي

---

(1) الودغيري، عبد العلي. **في الثقافة والهوية**. مرجع سابق، ص137.

(2) عريبي، محمد ياسين. ندوة: «الثقافة والمجتمع في المغرب العربي»، موضوع: «التعدد الثقافي والهوية الحضارية العربية لبلدان المغرب»، ص59 ـ 60.
النبهان، محمد فاروق. دورة: «المعرفة والتكنولوجيا»، موضوع: «التكنولوجيا والإنسان والتنمية: أية علاقة؟»، ص98.
اليافي، نعيم. «النهضة الأوروبية وعلاقتها بالعرب»، **مجلة دراسات عربية**. عدد 5، 6، السنة 29، ص34.
الأحمر، أحمد سالم. «المثقف العربي: واقعه ودوره»، **مجلة الوحدة**. عدد 66، ص64.
عريبي، محمد ياسين. «الوعي التاريخي بين الماضي والحاضر والمستقبل»، **مجلة الوحدة**. عدد 79، 80، ص57.

(3) عبد الله، إسماعيل صبري. «نحو نهضة عربية ثانية: الضرورة والمتطلبات»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 161، ص4.

(4) الأنصاري، محمد جابر. ندوة: «العرب أمام التحديات»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5964 (الثلاثاء 28/ 3/ 1995م) ص17.

(5) بنعبد الله، عبد العزيز. دورة: «المعرفة والتكنولوجيا»، موضوع: «أسباب ضعف أو انهيار الطاقات العلمية والتكنولوجية في العالم الثالث»، ص75 ـ 76.

(6) حجازي، مصطفى. «التنشئة المستقبلية للطفولة العربية من أجل شراكة عربية»، **مجلة الوحدة**. عدد 105، ص83.

(7) ملكاوي، ثابت. **إشكالية العقل العربي**. مرجع سابق، ص41.

تُنشئ الوعي المنقول أو المستورد، وتُعزّز علاقات التبعية (الثقافية والفكرية والاجتماعية)، وبالتالي لا يمكن للفكر أن يتحرّر في نطاقها أو أن تُطلق قوى الخلق والإبداع في الفرد أو المجتمع[1]. في حين أن من المفكرين من لا يرى خطورة نقل المعرفة، على اعتبار أن التدفق المعرفي وثورة المعلومات، بالأساس، محاولة لخلق التقدم[2]، وأن حرية تبادل المعلومات يساعد على سرعة التقدم العلمي، وفي المقابل، فإعاقة ذلك التبادل إعاقة للتقدم[3].

يطالب بعض المفكرين بالعمل على إنجاز «إسلامية المعرفة» نظراً لأهميتها، والتي تعني: منهجية إسلامية قويمة شاملة، تلتزم توجيه الوحي ولا تُعطّل دور العقل، بل تتمثل مقاصد الوحي وقيمته وغاياته في الفرد والمجتمع الإنساني والبناء الحضاري؛ إضافة إلى معان أخرى، كلها تحمل دلالات إيجابية[4]. فإسلامية المعرفة هي مدخل الأمة وأداتها لبلورة الطور المعاصر لمشروعها الحضاري، والذي يمثل طوق النجاة لها من التبعية الفكرية والاستلاب الحضاري. فهي القضية الحالية الملحة للأمة، وجزء من مشروعها الحضاري البديل، وقضية أمة تريد أن تنهض[5]. لكن، وعلى الرغم من رؤية البعض أهمية «أسلمة المعرفة أو التكنولوجيا»، إلا أنهم يحذرون من الوقوع في وهم مفاده الاعتقاد بدخول الأمة عصر التكنولوجيا وسيطرتها عليها، بمجرد أنها سخّرت الحاسوب لفهرسة هذا الأثر أو ذلك[6].

الخلاصة: يتفق المفكرون العرب على ضرورة إيلاء العناية لـ«العلم والمعرفة

---

(1) شرابي، هشام. **النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين**. ص51.

(2) سرحان، سمير. «التنمية الثقافية وتحديات القرن المقبل»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5705 (الثلاثاء 12/ 7/ 1994م) ص22.

(3) سليم، نبيل. «إشكالية البحث العلمي والهدف القومي»، **مجلة الوحدة**. عدد 72، ص34.

(4) الميلاد، زكي. «مقدمات في صياغة المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر»، **مجلة الكلمة**. عدد 7، ص34 ـ 36.

(5) عمارة، محمد. «إسلامية المعرفة والوضعية الغربية بعد عصر الفتوحات»، **مجلة مستقبل العالم الإسلامي**. عدد 3، ص238 ـ 239.

(6) النيفر، مصطفى. «أسلمة المعرفة: هل للماضي مستقبل». مرجع سابق. ص256، ص260، ص267.

والبحث العلمي» لصالح البناء الحضاري (العربي على الخصوص). ولذلك يدعون لتوفير المناخ الملائم للرقي العلمي ونهضة البحث العلمي، بواسطة عدة وسائل أهمها: حرية الرأي والتعبير، ووجود سياسة علمية، والإنفاق على البحث العلمي، والديمقراطية، والحوافز والتشجيعات، وإيجاد روح المنافسة العلمية. وفي المقابل، يشيرون لخطورة إهمال العلم والبحث والمعرفة على أي بناء حضاري. وهناك من يدعو منهم إلى «إسلامية المعرفة»، نظراً لأن العرب مسلمون بالأساس، ولذلك فينبغي أن تكون معرفتهم وعلومهم منبثقة أو مرتبطة بمقاصد شريعتهم الإسلامية.

سادساً: الأمية والتعليم والإعلام والأثر الحضاري

الرؤية السائدة لدى المفكرين العرب هي ضرورة القضاء على الأمية ومحوها، على اعتبار أن ذلك مهمة حضارية ومرحلة أولى لا بدّ منها إذا ما أراد العرب نوعاً جديداً من التنمية[1]، فلا أمل في أية إمكانية للنهضة في العالم العربي إلا بالقضاء على الأمية، وتركيز مكانة البحث العلمي[2]، إذ أن انتشار الأمية إحدى الظواهر الدالة على التخلف العربي. كما أن هناك تخلفاً آخر يجري بين صفوف غير الأميين يتمثل في محو ذاكرتهم وجهلهم التام بما يجري في بلدانهم ومحيطهم[3]. ومن الأمثلة على أهمية القضاء على الأمية «اليابان»، والتي ينبع سرّ حضارتها أنها قامت بمحو الأمية قبل نهاية القرن الماضي[4]، مع التنبيه إلى أمر مهم هو أن الوضع التعليمي في العالم العربي يمتاز بالسلبية؛ نظراً لأنه مستورد ولا يتكيف مع الحاضر، بل وعاجز عن التحضير للمستقبل[5].

---

(1) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. مرجع سابق، ص86.
الإمام، أحمد عليّ. **المستقبل للإسلام**. مرجع سابق، ص56.
عصفور، جابر. **هوامش على دفتر التنوير**. مرجع سابق، ص197.
جمعية البديل الحضاري. **البديل الحضاري**. منشورات البديل الحضاري (1) ص42.
«المسرح العربي: هموم وعوائق»، **مجلة الوحدة**. هيئة التحرير، عدد 94، 95، ص4.

(2) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. مرجع سابق، ص354.

(3) المرجع السابق، ص281 ـ 283.

(4) المرجع السابق، ص37.

(5) المرجع السابق، ص183.

إذا كانت الأمية عائقاً لتقدم الفكر العربي وتطوره، وذات أثر سلبي واضح عليه[1]؛ فمن اللازم إيلاء العناية للعملية التعليمية، مع مراعاة كلّ من الكم والكيف فيها، فكلاهما ضروري لعملية التقدم. ولا بدّ من التحذير من التعليم الذي يقوم على التلقين بدل البحث، والذاكرة بدل الفهم، والتسليم بدل النقد، نظراً لكونه تعليم متخلف لا يستطيع مواجهة تحديات الحاضر أو متطلبات المستقبل. وبما أن النظام التعليمي العربي متخلف، فلا بدّ من إجراء إصلاحات فيه ليستطيع مواكبة العصر والتطور، ومن ذلك: إعادة هيكلة النظام التعليمي باعتماد البحث العلمي وقواعده المنهجية كأسلوب للتدريس، وإعادة النظر في أسلوب تدريس اللغات الأجنبية، لكي يخرج الطالب متقناً للغة أجنبية واحدة على الأقل، ومن ثمّة يمكن أن يستفيد منها، إضافة إلى إعادة النظر في مضامين المواد التراثية وطريقة التعامل معها[2]. فالدعوة ملحة إلى الإسراع بعملية التعليم في العالم العربي وعدم تأخيرها، كضرورة لإجراء عملية التغيير المطلوب[3]، إذ أن الجهل هدم وتقويض وانقراض للحضارات[4]. لكن ينبغي الحرص على «التخصص في التعليم»، والذي سيحدّ من استمرار التخلف والركود[5].

يذهب البعض للحديث عن نوع آخر من الأمية هي «الأمية العقلية»، والتي تعني: القراءة والحفظ من دون فهم. وهي تسود عندما تكون الأمة في حالة تقليد وغياب حضاري، وعند العجز عن اكتشاف السنن في الكون والأنفس والآفاق وحسن تسخيرها، والعجز عن الخروج من منطق النص وظاهره إلى مقصده ومرماه[6]. كما يُذكر نوع آخر خطير من الأمية هو «الأمية الحضارية» أو «أمية

---

(1) الجابري، محمد عابد. **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص70.
البقالي، أحمد عبد السلام. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص20 ـ 22.

(2) الجابري، محمد عابد. **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص82 ـ 83.

(3) خليل، خليل أحمد. «الخيار الوحدوي العربي في ظل النظام الدولي الجديد»، ص12.

(4) خليل، خليل أحمد. «دور الفلسفة في بلورة المشروع الحضاري العربي»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 71، ص99.

(5) حسنه، عمر عبيد. ندوة: «مناهج التغيير في الفكر الإسلامي المعاصر»، موضوع: «مناهج التغيير ووسائله في ضوء الكتاب والسنّة»، ص339.

(6) الغزالي، محمد. **كيف نتعامل مع القرآن**. مرجع سابق، ص14.

المتعلمين»، ومعناها: ابتعاد المتعلم عن القراءة بعد انتهاء فترة دراسته[1].

إذا كان «التعليم» على هذه الدرجة من الأهمية، إذ يشكل أبرز ملامح المجتمع، ويحدّد مكانته في السلم الحضاري، وموقعه بين النظم السياسية المعاصرة[2]، ويسهم في زيادة مستوى الوعي، مما يؤدي لتقدم البلاد[3]؛ فلا بدّ أن تكون أهدافه محدّدة[4]، وأن يقوم على أسس علمية مخططة ومدروسة[5]، وأن يكون مرتبطاً بمنهج معين، منبثق عن فلسفة تربوية وتعليمية شاملة، ليكون وسيلة للتقدم؛ إذ أن غياب تلك الفلسفة التي تحدّد لماذا نتعلّم، وماذا نتعلم، وكيف نتعلم، لن تجعل من التعليم إلاّ وسيلة للتخلف[6]. وهناك مطالبة بالعمل على «تطوير التعليم» ونظمه، لتحقيق النهضة العربية[7]. ولعلّ هذا هو ما يمنح التعليم لقب «التعليم الصحيح» الذي يُعتبر «مناخ التقدم وريه ومخصّباته»[8]. وقد رأى البعض أن التعليم استثمار[9]؛ في حين نادى آخرون بإحداث ثورة حضارية في مجال التعليم في العالم العربي، نظراً لأن التعليم الحالي ما هو إلاّ أداة للاغتراب

---

(1) مهنا، عبد المجيد. «الكتاب العربي: مشكلاته وآفاق تطوره»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 71، ص145.

(2) بدران، شبل. «النظام التعليمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 72، ص93.

(3) الودغيري، عبد العلي. **في الثقافة والهوية**. مرجع سابق، ص130.

(4) باشا، أحمد فؤاد. «علاقة العلم بالفلسفة الإسلامية»، **مجلة منبر الحوار**. عدد 27، ص84 ـ 86.

(5) عوض، عادل. «التعليم العالي والبحث العلمي»، **مجلة الوحدة**. عدد 72، ص74، ص76.
إبراهيم، محمود. **أزمة الفكر العربي**. مرجع سابق، ص66.

(6) الحمد، تركي. «نحو خطاب جديد: التعليم (من هنا يبدأ التغيير 7)»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5794 (الأحد 9/ 10/ 1994م) ص9، عمود 2 ـ 3.

(7) عبد الله، إسماعيل صبري. «نحو نهضة عربية ثانية: الضرورة والمتطلبات»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 161، ص8 ـ 9.
اللاذقاني، محيي الدين. «التربية وأحلام النهضة» (طواحين الكلام)، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6258 (الثلاثاء 16/ 1/ 1996م) ص19.

(8) الركابي، زين العابدين. «التربية الاجتماعية: منابتها ومقابرها»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5940 (السبت 4/ 3/ 1995م) ص9، عمود 3.

(9) جمال الدين، نادية. «التعليم الجامعي والأمن القومي»، **مجلة الوحدة**. عدد 72، ص64.

الحضاري[1]، لذا يرد التحذير من التعليم الرسمي، على اعتبار أنه «أحد أهم العوامل، التي تؤدي إلى تفكك المجتمعات المحلية، وفقدانها لتميزها الحضاري»[2]. فيبدو أن الدعوة متجهة إلى استقلالية التعليم عن سيطرة الحكومة وتحوله للقطاع الخاص. وقد كانت مسألة «إصلاح التعليم» من الأمور التي طالب بها المفكرون النهضويون منذ نهاية القرن الماضي[3]، في حين حذّر البعض من التعليم التابع للأنظمة الأجنبية على التنمية، على اعتبار أن هذا التعليم لن يسهم في تنمية الإنسان الذي يحقق النهضة والتطور الحضاري للمجتمع[4].

هناك إشارة إلى أمر مهم جداً، يتمثل في ضرورة محو أميات ست يعاني منها العالم العربي، ليستطيع بناء قدرته التي هي المفتاح لدخوله للشراكة العالمية المستقبلية، وهي؛ محو الأمية المعرفية: بإتقان منهجيات التفكير العلمي، والقادرة على مقاربة الواقع والسيطرة عليه، مع تعلم المرونة الذهنية؛ ومحو الأمية التكنولوجية: بمسايرة تطور تكنولوجيا المعلومات المتطورة يومياً؛ ومحو الأمية الإعلامية: بمسايرة تطور تقنيات الإعلام ودراسة النظريات الإعلامية، بل تكوين نظريات إعلامية خاصة بالعرب، فيما بعد؛ ومحو الأمية الثقافية: عن طريق دراسة التراث العربي أولاً، وتحصين الذات العربية من الغزو الثقافي، ثم بدراسة ثقافات الغير والاستفادة من منجزات هذه الثقافات وتلافي سلبياتها؛ ومحو الأمية الإبداعية: بإعطاء النفس الحرية، والتي تؤهلها لملاحقة حضارة ما بعد التكنولوجيا؛ ومحو الأمية الإنسانية: عن طريق تعلّم حقوق الإنسان وواجباته[5]. في حين يرى البعض أن الجهل نشأ عن التخلف الحضاري[6]؛ لكن الملاحظ على

---

(1) الموصلي، حامد إبراهيم، **إشكالية التحيز**، موضوع: «تأملات عن التكنولوجيا والتنمية من منظور حضاري»، ج1، ص793.

(2) المرجع السابق، ص764.

(3) إسماعيل، فادي. **الخطاب العربي المعاصر**. مرجع سابق، ص123.

(4) أكلي، ابن عليّ محمد. «انعكاسات وأبعاد مفهوم التكافؤ في فرص التعليم على الصعيد الحضاري»، **مجلة حوليات الجزائر**. عدد 5، ص189، ص200 ـ 202.

(5) حجازي، مصطفى. «التنشئة المستقبلية للطفولة العربية من أجل شراكة عربية»، **مجلة الوحدة**. عدد 105، ص86 ـ 100.

(6) العمري، أكرم ضياء. **قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي**، مرجع سابق، ج1، ص92.

هذا الرأي أنه يجعل التخلف سبباً للجهل، لا أن الجهل سبب للتخلف. وقد يكون هذا عائداً إلى رؤية تلك العلاقة الجدلية ما بين الجهل والتخلف، إذ أن كلاًّ منهما يؤدي للآخر.

يعتقد المفكرون العرب أن الرابط قوي ما بين «الإعلام» والتنمية[1]. ويمكن اعتبار مشكلة الأمن الإعلامي أو الاتصالي، و«غياب الإستراتيجيات الإعلامية»: إحدى أسباب التخلف العربي؛ لأن الأمن الثقافي والحضاري إنما يدخل ضمن إطار هذه المشكلة[2]. لذلك فالتكنولوجيا الإعلامية ضرورية لأي بلد[3]، ولأي مسلسل للتنمية[4]. ووسائل الإعلام المتطورة لها دور فعّال في نهضة الأمة ورقي أبنائها[5]، شريطة أن يكون ذلك جزءاً من إستراتيجية التغيير الحضاري، والذي تتعاضد لتحقيق أهدافه جميع مؤسسات الدولة والمجتمع[6]. لكن ينبغي التنبيه إلى أن الإعلام الذي يُعتبر أحد أهم مقومات التقدم في المجتمع، لا بدّ أن يكون قائماً

---

(1) الأمين، فضيل. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «الإعلام الإسلامي أمام التحدي الإعلامي العالمي»، ص46.
المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. مرجع سابق، ص409.
المنجرة، المهدي. **حوار التواصل**. ص27، ص29، ص31، ص58، 65.
ألكسان، جان. «الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة»، **مجلة الوحدة**. عدد 90، ص119.
محمد، بركات عبد العزيز. «دور الإذاعات العربية في تعبئة الوعي القومي: دراسة حالة الإذاعة المصرية، تجربة الخمسينيات وتحديات التسعينيات»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 70، ص64 ـ 65.
نويري، إبراهيم. «إطار عام لاستراتيجية الإعلام الإسلامي»، **مجلة رسالة الجهاد**. عدد 100، ص105.

(2) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. مرجع سابق، ص406.
المنجرة، المهدي. **حوار التواصل**. مرجع سابق، ص15 ـ 17.
أبو العزم، عبد الغني. **الثقافة والمجتمع المدني**. مرجع سابق، ص7.

(3) المنجرة، المهدي. **حوار التواصل**. مرجع سابق، ص34، 46.

(4) المرجع السابق، ص94.

(5) الخطيب، عليّ مدني رضوان. «وسائل الإعلام وأثرها على الناشئة الصغار»، **مجلة الوعي الإسلامي**. عدد 325، ص84.

(6) طاش، عبد القادر. مقال: «مهمة التبليغ والاتصال الإنساني» (المعطيات الحضارية للإسلام ودور الإعلام في إبرازها 4)، **جريدة الشرق الأوسط**. عدد 5981 (الجمعة 14/ 4/ 1995م) ص16.

على الصدق والأمانة والموضوعية والمشاركة الديمقراطية[1]. فالإعلام وسيلة تبليغ حضاري[2]، وأحد أهم وأخطر «قنوات تشكيل العقل»[3]؛ لذا يمكن اعتبار دخول مجال الإعلام معركة، هي معركة الحرية والديمقراطية[4]. كما تبرز الدعوة إلى تحقيق الاستقلال الإعلامي في العالم العربي كضرورة لازمة لإنهاء تبعيته الشاملة والمساهمة في محاولاته التغييرية[5].

يرد الكلام لدى بعض المفكرين عن «الاتصالات» (ذات الارتباط الوثيق بمجال الإعلام)، إذ يمثل «قطاع الاتصالات» «أحد ركائز البنية الأساسية الضرورية لعملية التطور والإنماء الاقتصادي والاجتماعي»[6]. ولا بدّ من تطوير أساليب الاتصال وطرق المواصلات بين العرب، على اعتبار أن ذلك البداية والحلقة الأولى المفقودة في المشروع الحضاري العربي[7].

الخلاصة: يتفق المفكرون العرب على أهمية وضرورة «محاربة الأمية» والقضاء عليها، من أجل الإقلاع الحضاري عموماً، والعربي خصوصاً؛ ذلك أن الأمية ـ في المقابل ـ والجهل الذي يرافقها مقتلة للحضارات. ومنهم من يرى «الأمية» أنواعاً متعددة: بعضها يتعلق بمن لا يعرفون القراءة أو الكتابة، والبعض الآخر يتعلق بمن أنهوا تعليمهم الدراسي وتُسمى «أمية المتعلمين» (التي تتناول

---

(1) عبد الهادي، ناول. محور العدد: «الأمن القومي العربي بعد حرب الخليج»، مقال: «الإعلام العربي: المنطلقات الفكرية والتصورات المستقبلية»، **مجلة الوحدة**. عدد 88 (يناير 1992م) السنة الثامنة، ص141.
المعينا، خالد عبد الرحيم. «الإسلام وافتراءات الإعلام الغربي»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5539 (الخميس 27/ 1/ 1994م) ص8.

(2) الموسوي، شفيق. «التبليغ ومسؤولية وسائل الإعلام المسموعة»، **مجلة المنطلق**. عدد 94، 95، ص141.

(3) الطريري، عبد الرحمٰن. **العقل العربي**. مرجع سابق، ص63.

(4) مروة، كريم. «محاور عربية للجدال والنضال في مرحلة الانتقال بين حقبتين»، **مجلة الطريق**. عدد 5، السنة 55، ص18.

(5) المصري، جورج. «رسالة الجهاد والنظرية الإعلامية الجديدة». مرجع سابق. ص143.

(6) من خطب الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك: عبد المجيد، أحمد عصمت. القاهرة: أمام مجلس وزراء الاتصالات العرب بمقر الأمانة، بتاريخ 28/ 7/ 1991م، **مجلة شؤون عربية**. عدد 68، ص205.

(7) كوثراني، وجيه. **مشروع النهوض العربي**. مرجع سابق، ص46.

الأمية التكنولوجية، والأمية الإعلامية، والأمية الإنسانية، وغير ذلك). من هنا، دعوا إلى إيلاء العناية لـ«التعليم»، مع وضع سياسات وإستراتيجيات تعليمية تنير الطريق للمتنفذين، وتُصلح الخلل القائم في النظام التعليمي. وهم لا يختلفون على ضعف التعليم في الوطن العربي، وتردّي «الوضع التعليمي العربي» وطرقه المتبعة وسياساته المتخذة. ورأوا ارتباط التعليم ورقيه، وكذا محو الأمية، بمجالي «الإعلام» و«الاتصالات» اللذين لهما دور مهم أيضاً في الرقي بالمجتمع والحضارة، بشرط أن يكونا ضمن إستراتيجية تنموية شاملة وغير تابعة.

سابعاً: التكنولوجيا والتكوين المهني والأثر الحضاري

يُعرّف بعض المفكرين التكنولوجيا بأنها المعرفة المرتبطة بالقوانين العلمية، والتي تمكّن الإنسان من السيطرة على الطبيعة، لتطوير أساليب الإنتاج وتحديث أدوات الخدمات، بحيث تكون في خدمة المجتمع؛ أو هي مجموعة المعارف العلمية التي توصّل إليها العقل البشري، بقصد تطوير الوسائل الإنتاجية. فالتكنولوجيا مرتبطة بالمعارف لا الآلات، لكن المعارف هي التي تعمل على تطوير الآلات أو الوسائل الإنتاجية. وفي نفس الوقت، فالتكنولوجيا أداة للتنمية الشاملة، لكن تحقيقها يتطلب تكوين القوة البشرية وتسليحها بالعلم والمعرفة عن طريق العناية بالتعليم وتطوير أساليب البحث العلمي[1]. لكن هناك من يرى أن التكنولوجيا أوسع من المعرفة، إذ هي: كل التقنيات والفنون والأساليب المنهجية التي يوظفها الناس في أنشطتهم الاجتماعية المختلفة لاستغلال خيرات الطبيعة، والتعمير، والعلاج، والتنظيم الإداري، وما إلى ذلك من مستلزمات الحياة. فهي بهذا المعنى، إنما تدخل في كل مجالات الحياة ولا تقف عند حدود الآلة. لكن لا بدّ من التأكيد على التداخل الوثيق ما بين المعرفة والتكنولوجيا، إذ إن هذا التداخل هو من مميزات النهضة المعاصرة، وشرط من شروط التقدم، وأسلوب ناجح لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل[2].

---

(1) النبهان، محمد فاروق. دورة: «المعرفة والتكنولوجيا»، موضوع: «التكنولوجيا والإنسان والتنمية: أية علاقة؟»، ص99 ـ 101.

(2) خليل، إدريس. كلمة افتتاح الدورة. مرجع سابق. ص13 ـ 14.

يُرجع بعض المفكرين أصول كلمة التكنولوجيا إلى اللغة اليونانية، إذ هي لفظ يوناني مركّب، يعني فن صناعة المصنع؛ وينبهون إلى أن مدلولها واسع، يتناول الأسس والقوانين والحسابات الدقيقة التي تنبني عليها صناعة الأشياء، أو هو صناعة الأشياء على أساس نظري، مطبّق في أمور عملية تتسنى من اجتهاد المفكّر في معرفة خصائص الأشياء وطبائعها، إلى تطبيقها واستخدامها في كل أمور الحياة؛ وتكمن وظيفة التكنولوجيا في التحكم العقلاني في الإنسان والمادة والفضاء[1]. وتنحصر الآراء بخصوص التكنولوجيا في ثلاثة هي: الأول: أنها دراسة الأدوات والآلات والتقنيات المستخدمة في الصناعة؛ والثاني: أنها تُعنى بجميع المعارف والتطبيقات المرتكزة على المبادئ العلمية في الميدان التقني؛ والثالث: أنها نظرية عامة للتقنيات. وليس هناك أي تضارب بين هذه المعاني؛ لأن دراسة التقنيات المستخدمة في الصناعة، هي التقنيات المختبرة علمياً. وبناءً على هذا التفريع، يمكن القول أن «التكنولوجيا» تعني: الآلات الحديثة والمبتكرات التصنيعية والصناعية، والمعرفة العلمية المتعلقة بها وبأسرارها وبالمهارات والخبرات المزاولة في نطاقها[2]؛ أو هي التطور المنتظم لما كانت عليه الحرف والمهن الصناعية قديماً، وكان الاشتغال باليد هو الأساس فيها[3]. ولا محيص للأمة عن دخول عصر التكنولوجيا[4].

يعتقد بعض المفكرين ضرورة إعطاء الأولوية للتكنولوجيا، على اعتبار أن ذلك من الشروط المهمة للنهضة والتنمية، لكن لا بدّ أن يتلازم هذا مع وجود الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان[5]؛ فالتكنولوجيا إحدى السبل لبناء المستقبل[6]، لكن يوجد رفض لمبدأ «نقل واستيراد التكنولوجيا»؛ نظراً لأن هذا النقل غير ممكن، فالتكنولوجيا لا تُنقل بل يتم استنباتها داخلياً وذاتياً، فالمفروض

---

(1) بلخوجة، محمد الحبيب. دورة: «المعرفة والتكنولوجيا»، موضوع: «الإنسان صانع التكنولوجيا وموضوع التنمية ورائد الإنماء»، ص90 ـ 91.

(2) سيناصر، محمد علاّل. «البعد التكنولوجي في الحداثة»، **مجلة الأكاديمية**. عدد 10، ص150 ـ 151.

(3) المرجع السابق، ص162.

(4) المرجع السابق، ص164.

(5) المنجرة، المهدي. **حوار التواصل**. مرجع سابق، ص76 ـ 77، 126.

(6) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. مرجع سابق، ص118.

هو استيعاب المعرفة ووسائل الإنتاج في البلدان المتقدمة، واكتسابها من خلال الممارسة، لا شراء التكنولوجيا من الأسواق العالمية[1]. فامتلاك تقنية العصر لا بدّ أن يسبقه السعي إلى امتلاك علوم العصر، وعدم إدراك ذلك سيؤدي إلى استمرار الانغماس في مستنقع التبعية والتخلف[2]؛ وينبغي أن تقوم التكنولوجيا الملائمة للأمة على الإمكانيات الذاتية المحلية للمجتمع، وأن تتوافق مع الأهداف العليا للحضارة والمجتمع، ومع المؤثرات البيئية والاجتماعية ـ الحضارية التي تمليها هذه الأهداف[3]. كما تنبغي الإشارة إلى وجود رابط قوي ما بين بناء القدرة التكنولوجية الذاتية وبين التحرير الحضاري والسياسي والاجتماعي للإنسان[4].

وهناك دعوة إلى «تعريب» أو «أسلمة» العلم والتكنولوجيا، والتي «تعني بالتحديد: القدرة على توظيف عناصر حضارية أجنبية في المجالين، في ثوب عربي/ إسلامي في أساليبه التنظيمية، وفي بنائه القيمي»[5]. وهناك رأي مهم يتحدث عن تحويل وتوطين التكنولوجيا، ويقصد بالتحويل: عملية نقل العلوم والتكنولوجيا من بلد صناعي عالي التطور، إلى بلد نام؛ أما التوطين فيُقصد به: الاستيعاب والملاءمة والقدرة على الاستخدام. فمبدأ نقل التكنولوجيا ليس مرفوضاً تماماً، لكن لا بدّ من تبيئة التكنولوجيا محلياً لتتم الاستفادة منها[6]. كما لا بدّ من

---

(1) المنجرة، المهدي. **الحرب الحضارية الأولى**. مرجع سابق، ص127، 135، 323.
الملحم، إسماعيل. «إنتاجية العمل والشخصية المنتجة»، **مجلة الوحدة**. عدد 68، ص73 ـ 74.

(2) باشا، أحمد فؤاد. **إشكالية التحيز**، موضوع: «إشكالية التحيز في تاريخ العلم والتقنية»، ج1، ص589.
أبو العزم، عبد الغني. **الثقافة والمجتمع المدني**، مرجع سابق، ص93.
الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. ص253 ـ 254.
جمال الدين، نادية. «التعليم الجامعي والأمن القومي»، **مجلة الوحدة**. عدد 72، ص63.
عوض، عادل. «التعليم العالي والبحث العلمي»، **مجلة الوحدة**. عدد 72، ص73 ـ 74.
«الثقافة العربية وتحديات الثقافة الاستهلاكية العالمية»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 71، ص37.

(3) الموصلي، حامد إبراهيم. **إشكالية التحيز**، موضوع: تأملات عن التكنولوجيا والتنمية من منظور حضاري»، ج1، ص747 ـ 753، ص782 ـ 783.

(4) المرجع السابق، ص788.

(5) المرجع السابق، 791.

(6) شفيق، منير. **قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري**. مرجع سابق، ص106 ـ 107.

توفر شرط أساسي وأولي في هذا النقل يتمثل في توفير الشروط الخارجية الملائمة، كاستعداد الدول المتقدمة لتسهيل هذا الأمر[1]. فالتعاطي مع «العلوم والتقنيات الغربية» لا يمكن أن يأخذ شكل النقل، بل لا بدّ من وجود إستراتيجية وضوابط للتواصل معها، يتم من خلالها تحديد ما يتم أخذه، وما الذي يُبدأ به، وكيفية شق طريق عربي للأمة في مجالات العلوم والتقنيات.

وبمعنى آخر: تحديد الاتجاه الذي تسير عليه الأمة، وتعالج من خلاله، موضوع العلوم والتقنيات[2]. فقد أصبحت الدعوة ملحة في الوقت الحاضر إلى توطين التكنولوجيا في الوطن العربي، على اعتبار أن ذلك من أولى الأولويات لضمان مواصلة التطور العربي[3]. كما أضحى «التحضّر التكنولوجي أو التقني»، في رأي البعض، في صميم الصراع المصيري بين الأمم في العصر الحاضر[4]، ولذلك يمزجون ما بين المعركة الحضارية التكنولوجية والمعركة السياسية العسكرية، ويعتبرونهما توأمين لا يمكن الفصل بينهما[5]. من هنا، فإن امتلاك المقدرة العلمية التكنولوجية هي أحد أبرز المعايير لتحقيق نهضة الأمم، لكن ـ للأسف ـ لم يستطع العرب لحد الآن تحقيق ذلك الأمر[6].

وهناك تحذير من ميدان الأسلحة والتسلح (المرتبط بالتكنولوجيا أو أحد تفرعاتها)، على اعتبار أنه الميدان السلبي للحضارة[7]؛ فـ«التقدم الحربي» ليس دليلاً على رقي المجتمع، بل مجرد مظهر خدّاع للتقدم والرقي، وقد يحدث هذا التقدم

---

(1) المرجع السابق، ص111.

(2) شفيق، منير. **الإسلام في معركة الحضارة**. مرجع سابق، ص29 ـ 30.

(3) جمعية البديل الحضاري. **البديل الحضاري**. منشورات البديل الحضاري (1) ص35.
الجباعي، يوسف. «ثقافة الطفل العربي»، موضوع: «إشكالية الأصالة والهوية». ص113 ـ 115.
اللاذقاني، محيي الدين. «النظام الثقافي العربي... جذوره وأفقه المستقبلي»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6187 (الاثنين 6/ 11/ 1995م) ص20، عمود 7.

(4) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. مرجع سابق، ص71.

(5) المرجع السابق، ص74 ـ 75.

(6) المرجع السابق، ص142.

(7) المنجرة، المهدي. «موقع العالم الإسلامي من الدراسات المستقبلية»، **مجلة المنعطف**. عدد 12 (1996م) ص25.

في مرحلة تدهور المجتمع[1]. من هنا، تأتي ضرورة التفريق ما بين تقدم الفن الآلي الحربي وبين التقدم الأخلاقي، إذ هما أمران منفصلان وليس بالضرورة أن يتلازما؛ وهذا التفريق ضروري لتجاوز الخطأ في فهم مسألة التقدم البشري[2].

إن «تنمية العلوم والتكنولوجيا» والقيام بدمجهما العضوي في المجتمع العربي هو جزء رئيسي من المشروع الحضاري المتكامل لهذا المجتمع. لكن ينبغي التنبيه إلى العوائق العديدة التي تحول دون الإبداع العلمي والتكنولوجي في العالم العربي، ومنها: الاعتقاد بأن أصل العلم غربي، وأن العالم العربي لم يُسهم في إنتاجه، مما سيجرّ إلى عائق ثان هو «صنمية العلم» الذي سيؤدي بالعرب إلى فهم العلم على أنه مجرد آلة أو سلعة، وبالتالي سيدفعهم للمزيد من الاستيراد، والظن بأن ذلك جوهر التقدم. فهذا الاستيراد لن يفرز إلاّ نهضة مصطنعة عاجزة عن شق طريق خاص للتنمية المستقلة، بل سيعمل على إعاقة النهضة الحقيقية[3].

في مقابل ذلك، يرى البعض أن «التقنية» حيادية، إذ يمكن استخدامها لمصلحة الشعوب أو ضدّ إرادتها ومصيرها[4]؛ فهذا الرأي لا يرى أي ضرر من «استيراد أو نقل التكنولوجيا» نظراً لحياديتها؛ لكن هناك من يخالف هذا الرأي، فيعتبر أن «التكنولوجيا تحتوي، في أحشائها، على شحنة اجتماعية حضارية غير محسوسة»[5]. أي أنها ليست «حيادية». كما أنها تحتوي على عدة مخاطر تضرّ بالبشرية، بل وتهدد مستقبل الجنس البشري ذاته، أقلها تلوث الجو. وتشير أغلب الدراسات إلى أن العصر التكنولوجي قد قاد إلى غربة الإنسان عن الطبيعة، وعن نفسه، وكشف عن الوجه الآخر للتقدم الحضاري وهو التدمير والإبادة[6]. فلا أحد

---

(1) الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. مرجع سابق، ص69.

(2) المرجع السابق، ص74.

(3) يفوت، سالم. «التجديد العلمي ومأزق التبعية»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص34 ـ 46.

(4) رزق، علي. «الأقمار الاصطناعية للاتصالات والاتصال المباشر ودور القمر العربي»، **مجلة منبر الحوار**. العددان 21، 22، ص142.

(5) عبيدة، عبد الواحد. «الإنتاجية كمبدأ أساسي ومغلوط للتنموية»، **مجلة الوحدة**. عدد 68، ص76.

(6) الربيعو، تركي علي. «مدخل لدراسة أزمة النمط الحضاري المهيمن: التقدم التكنولوجي على الطريق المسدود»، **مجلة منبر الحوار**. عدد 30، ص32 ـ 38.

يعارض التقدم، إنما المعارضة هي للتقدم الأعمى الذي سيقود البشرية للهاوية[1]. وهذه «الحضارة التكنولوجية، لا تساعد على تفتح الفرد وتحرره، بقدر ما تعمل على استلابه، بدفعه باستمرار، إلى تصعيد أو قمع رغباته»[2]، وهذا التقدم التقني المستمر، في العلوم والتقنيات والتقسيم العام للعمل، أدخل إلى الحياة الاجتماعية أبعاداً دائمة للتغيير، وخلخل العادات والثقافات التقليدية[3]. ومن دعا من المفكرين إلى التسلح بـ«التكنولوجيا الغربية» باعتبارها وسيلة لتحرر الأمة العربية، إنما اشترطوا أنسنتها، دون التفريط بهوية الأمة ومعتقداتها[4].

ومن الأمور المعينة على تحقيق «التقدم التقني التكنولوجي»: التحرر من الجهل والخرافة، أو ما يسميه البعض توفير «الصحة العقلية»[5]؛ والتعاون العربي الإقليمي والاعتماد على الذات[6]؛ ووجود النظرة النقدية، مع الإشارة إلى أن فكرة نقل التكنولوجيا قد تسهم في تبعية الأمة[7]. كما توجد إشارة مهمة جداً إلى أن التكنولوجيا التي تُسهم في التقدم الحقيقي، لا بدّ أن يدخلها عامل الأخلاق[8].

ويذكر مفكرون آخرون أهمية وضرورة «التدريب والتكوين المهني» (المرتبط بمجال التكنولوجيا)، شرطاً أساسياً لعمليات التنمية[9]، بل هناك من يعتبر أن سبب

---

(1) المرجع السابق، ص27.

(2) أفاية، محمد نور الدين. **الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة**. ص42.

(3) المرجع السابق، ص112.

(4) عمور، محمد فؤاد. «الغذية، والفكر التنموي الاقتصادي». فاس: منشورت كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سيد محمد عبد الله. عدد 3، ص35.

(5) الركابي، زين العابدين. «برنامج عالمي مفتوح لتوفير الصحة» (الصحة العقلية)، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5975 (السبت 8/ 4/ 1995م) ص9، عمود 1.

(6) حسان، حسان محمد. «دور التنمية غير النظامية في تحقيق الأمن القومي العربي»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 70، ص51.

(7) عبد الهادي، ناول. «معالم الفكر التكنولوجي العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 89، ص107 ـ 117.

(8) بوطالب، عبد الهادي. دورة: «المعرفة والتكنولوجيا»، موضوع: «طبع التكنولوجيا والتعاون الدولي بالطابع الخلقي»، ص29 ـ 36.

(9) رستم، خالد. «الواقع السكاني ومستقبل تطور المجتمع العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص168.

تأخر المجتمعات العربية والإسلامية هو إهمالها للتكوين المهني، وإهمال التصنيع (العنصران الضروريان لكل تقدم)[1]. فتقدم هذه المجتمعات بحاجة لتكوين الأطر الصالحة تكويناً علمياً يتفق والتقدم التكنولوجي الصحيح[2].

الخلاصة: يولي المفكرون العرب أهمية كبيرة لموضوع التكنولوجيا والتقنية، من أجل تحقيق التقدم عموماً، والتقدم العربي خصوصاً. وقد برزت الأصوات المطالبة بتبيئة التكنولوجيا واستنباتها محلياً، في حين خفتت الأصوات الداعية إلى «استيراد التكنولوجيا». وذكر المفكرون العرب عدة وسائل تسهم في «التقدم التكنولوجي»، مثل: الحرية، والنظرة النقدية، والتعاون العربي أو الاعتماد على الذات. كما أشاروا لأهمية «التدريب المهني» والعناية به؛ لأن التكنولوجيا عمل يدوي مهني بالأساس.

ثامناً: الحضارة بين علمي الاجتماع والتاريخ

يذكر بعض المفكرين إن أهمية علمي «الاجتماع والتاريخ» تتمثل في أن حضارة أي شعب تتضافر في صنعها عوامل عديدة منها: العوامل الاجتماعية، والتاريخ[3]، وأنه ينبغي الالتفات إلى القوانين التاريخية والاجتماعية، والتي تنهض بالأمم التي تستطيع فهمها والعمل بمقتضياتها؛ وفي المقابل، يتخلف من يخالفها ويعجز عن اللحاق بشروطها ومتطلباتها. وهناك رؤية أن «النظرة الاجتماعية» تضيء دهاليز العقل العربي كله[4]، وأن علم «الاجتماع» أو الفكر الاجتماعي التحليلي والنقدي، والمتسلح بالعلوم الاجتماعية كافة من تاريخ واقتصاد وسياسة وعلم نفس جماعي، له دور مهم في التصدّي للجذور الاجتماعية التاريخية لأزمة الأمة العربية منذ عصر الانحطاط وإلى اليوم[5]؛ لكن العرب ـ وللأسف ـ يفتقدون نزعة التفكير الاجتماعي[6]. في حين تتجلى أهمية «علم التاريخ» في أن هناك صلة عضوية بين

---

(1) الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. مرجع سابق، ص60 ـ 61، 66.
(2) المرجع السابق، ص299.
(3) شفيق، منير. **الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر**. مرجع سابق، ص41.
(4) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. مرجع سابق، ص101.
(5) المرجع السابق، ص105.
(6) المرجع السابق، ص97 ـ 98.

كل نهضة وخلفياتها التاريخية؛ نظراً لأن ما سبق يؤثر على ما لحق أو ما سيلحق[1]. فللخلفية التاريخية للنهضة تأثير عميق على حاضرها، بحيث تأتي كل نهضة منطبقة بميسم خلفيتها التاريخية[2]، كما أن التواصل الحقيقي مع التاريخ ضروري لتحقيق النهضة الشاملة للأمة[3]؛ إذ العلاقة بين نهضة علم التاريخ ونهضة المجتمع علاقة جدلية[4]، و«إذا كنا ننشد تغييراً جذرياً للمجتمع، فإن أول شروط ذلك: فهم التاريخ»[5]. كما لا بدّ من إيلاء العناية لـ«الوعي التاريخي»؛ لأن التنشئة الاجتماعية ترتكز عليه[6]. والسبيل لهذا الوعي هو الفهم العقلاني للتاريخ[7]. فتاريخ الأمة أحد ركائز نهضتها[8]، و«الاهتمام بمبحث التاريخ تحديداً، ليس ترفاً ولا تزيداً، بل هو من صميم مسألة النهضة، والخروج من عثرتنا التي طال أمدها، ذلك أن التاريخ ليس الماضي بل المستقبل»[9]. ولا بدّ من الوعي بأن «السبيل لإنقاذ ذاتيتنا القومية، هي الرؤية التاريخية المعاصرة عن الماضي. ذلك أن التاريخ أو الرؤية التاريخية النقدية المعاصرة تساعد على تدعيم الوحدة القومية التي هي ضمان فاعلية المجتمع، وشرط العمل السياسي، وركيزة التصدي للهجمات الثقافية المعادية من الخارج، وأدوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»[10]. هنا تظهر الحاجة لضرورة إعادة كتابة التاريخ والقراءة الجديدة له دائماً؛ لأنهما شرطان لازمان لأية أمة عقدت العزم على النهوض[11]. وهناك اهتمام بما يُدعى بـ«التاريخية»، والتي تعني أن الإنسان هو صاحب الحاكمية في فهم واقعه وتغييره.

---

(1) المرجع السابق، ص137 ـ 138.

(2) المرجع السابق، ص140.

(3) شفيق، منير. **قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري**. مرجع سابق، ص86.

(4) جلال، شوقي. **التراث والتاريخ**. مرجع سابق، ص308.

(5) المرجع السابق، ص312 ـ 313.

(6) المرجع السابق، ص317.

(7) المرجع السابق، ص329.

(8) المرجع السابق، ص319. ويورد أمثلة على ذلك: باليابان وأوروبا والهند والصين، ص319 ـ 328.

(9) المرجع السابق، ص344.

(10) المرجع السابق، ص348.

(11) المرجع السابق، ص350.

وهذه التاريخية مرتبطة بمقولة التغيّر التي تعني دعوة العقل المتطور لفهم الواقع بشكل صيرورة دائمة. وبهما معاً ـ أي التاريخية والتغيّر ـ يمكن القيام بالبناء الحضاري[1].

يعتبر بعض المفكرين أن التاريخ هو الأب الشرعي للعلوم الاجتماعية ولاكتشاف سنن وقوانين التغيير، وسنن السقوط والنهوض[2]. وعدم القيام بتقويم التاريخ بأمانة وموضوعية، سيعيق الأمة عن معرفة قوانين النهوض اللازمة لنهضتها[3]. وتوجد إشارة مهمة إلى غياب النظرة التاريخية (النسبية) للتقدم في الوعي العربي[4]، على الرغم من كونها ضرورية للعرب ليتخلصوا من إحباطهم الذي يعانونه، والذي مصدره اعتماد العقل العربي على آلية القياس، حيث يقيس حاله بحال الأمم الأخرى في النهضة والتقدم دون مراعاة الفروق، وهذا خطأ[5]. فالتاريخ ضروري لفهم الإشكاليات المطروحة في العالم العربي، ومن ثمّة القيام بتجاوزها[6]، كما أنه هو وسيلة للتطور والتجديد[7]؛ واستقراء التاريخ، وفهم الفتن التي تعرضت لها الأمة، سيجنبها العثرات، ويجعلها تقتدي بمفاخرها[8]. لذلك، لا بدّ للعرب أن يشجعوا الدراسة العلمية العصرية لتاريخهم الحضاري، وفقاً لمناهج العلم الحديث، كأحد مقومات النهضة[9].

---

(1) المرجع السابق، ص71 ـ 73.

(2) حسنه، عمر عبيد. ندوة: «مناهج التغيير في الفكر الإسلامي المعاصر»، موضوع: «مناهج التغيير ووسائله في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، ص323.

(3) العمري، أكرم ضياء. المقدمة: حسنه، عمر عبيد. «قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخ»، ج1، ص12 ـ 13.

(4) الجابري، محمد عابد. **المشروع النهضوي العربي**. عدد 120.

(5) المرجع السابق، ص171 ـ 172.

(6) الجابري، محمد عابد. **التراث والحداثة**. ص103.

(7) السائح، الحسن. «البعد التاريخي في بناء الشخصية الإسلامية». **مجلة دعوة الحق**. عدد 287، ص111.

(8) العيادي، تيسير. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «الحركة الإسلامية في حلبة الصراع العقائدي والحضاري»، ص377.

(9) عبد الله، إسماعيل صبري. نحو نهضة عربية ثانية: الضرورة والمتطلبات»، **مجلة المستقبل العربي**. عدد 161، ص10.

ومن المفكرين من يتحدث عن ضرورة «فلسفة التاريخ» لنهضة الشعوب[1]، ذلك أن دراسة الأمة لتاريخها سيساعدها على الخروج من وهنها الحضاري؛ لأنها إن لم تفعل ذلك فإن دورها الحضاري سيزداد انحلالاً، حتى يؤدي في النهاية لسقوطها[2]. والمجتمع الذي يمتلك ماضياً تاريخياً مرشح لحمل راية التقدم، بشرط أن تتوفر الظروف الموضوعية التي تعمل على تنمية وعيه التاريخي[3]. لكن هناك من ينبّه إلى أن التاريخ قد يصبح من المعوقات الحضارية إذا لم يتم تحليله لإدراك السنن التي تحكم عمليات بناء الأمم ونهوضها، وإذا تم الاكتفاء فقط بالافتخار بإنجازات الماضي[4].

ينظر بعض المفكرين لـ«العلوم الاجتماعية» على أنها من أهم الإنجازات التي تبدعها أية حضارة. لذا، من الضروري تنميتها وتطويرها، لكن انطلاقاً من المعطيات الذاتية للأمة، على اعتبار أن ذلك سيُسهم إسهاماً وافياً في نهضتها الحضارية المنشودة[5]. فالهدف الأساسي لعلم الاجتماع هو «اكتشاف الحقيقة الخاصة بطبيعة الوعي بأهداف المجتمع العليا، ولهذا فإن إسهام علم الاجتماع، يكمن في تمكين الإنسان من السيطرة على مشاكله وتحقيق تطلعاته، وبناء عالم أفضل»[6]. كما أن علم الاجتماع قادر على مجابهة الاغتراب الثقافي، شريطة التخلص من الإيديولوجيا فيه، والاعتماد على مناهج ملتصقة بحالات محددة ومعاشة لكي يؤدي تراكمها إلى استخلاص قواعد عامة[7]. وتوجد إشارة إلى أهمية

---

(1) حنفي، حسن. **مقدمة في علم الاستغراب**. مرجع سابق، ص33.

(2) الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. مرجع سابق، ص39، 47، 288.

(3) صالح، حكمت. «حوار بين المشرق والمغرب»، **مجلة المنعطف**. عدد مزدوج 3، 4 (1992م) ص194.
إبراهيم، حيدر. «في مفهوم التغيير الحضاري العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 79، 80، ص13.

(4) العلواني، طه جابر. **إصلاح الفكر الإسلامي**. مرجع سابق، ص16، 27.
= العمري، أكرم ضياء. **قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي**. مرجع سابق، ج1، ص36.

(5) التويجري، عبد العزيز بن عثمان. «العلوم الاجتماعية في ضوء المفاهيم الإسلامية»، **مجلة الإسلام اليوم**. عدد 12، ص11 ـ 15.
التويجري، عبد العزيز بن عثمان. «الاهتمام بالعلوم الاجتماعية مدخل لتقدم العالم الإسلامي»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5096 (الثلاثاء 10/ 11/ 1992م) ص18.

(6) عبد العليم، عفاف. **التنمية الثقافية**. مرجع سابق، ص36.

(7) مسرة، أنطوان نصري. ندوة: «الإبداع في المجتمع العربي»، موضوع: «الحروب في لبنان (75 ـ 1990م)»، ص122 ـ 124.

الارتكاز على «منهج التحليل الاجتماعي»، كأحد قواعد البناء الحضاري، إذ الحضارة لا تتبلور إلاّ في الشكل الاجتماعي[1]. لكن يلفت بعض المفكرين الانتباه إلى أن العلوم الاجتماعية في العالم العربي تعاني معوقات عدة تؤثر على دورها في تنمية المجتمع والسياسة والفكر العربي؛ ومنها: أزمة المعلومات والبحث، وهبوط المناخ العلمي، وعزلة البحث عن السياسة[2]. كما أن هذه الأزمة التي تمرّ بها العلوم الاجتماعية في العالم العربي، هي إحدى نتائج التخلف والتبعية التي يعاني منها، وتعيقها عن أن تسهم في تقدمه. وعلاج مشكلة العلوم الاجتماعية هذه، مشروط بتجاوز تخلف الأمة وتبعيتها للآخرين في مجال العلوم الاجتماعية بالأساس، ومن ثمّة العمل على التطوير الحضاري الشامل الذي يتضمن تطوير العلوم الاجتماعية من ضمن ما يتضمنه[3].

الخلاصة: المفكرون العرب متفقون على أهمية وضرورة «التاريخ» (علماً ونظرةً) للبناء الحضاري عموماً، وللبناء الحضاري العربي خصوصاً. وأن انعدام ذلك، في المقابل، ما هو إلاّ خلل وتعطيل لذلك البناء. كما يتفقون على ضرورة «العلوم الاجتماعية» لذلك البناء، ويشيرون لوجوب تطويرها في العالم العربي؛ لأنها تعاني أزمات وعوائق في الواقع العربي، نتيجة لتبعيتها للعلوم الاجتماعية الغربية، ولتخلف الواقع العربي ذاته الذي لا يساعدها على التطور. من هنا، فالخروج من أزمات العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، سيؤهلها للمساهمة في بناء حضارته من جديد.

تاسعاً: علم الاقتصاد والحضارة

يرى العديد من المفكرين العرب أهمية الجانب الاقتصادي لنمو الحضارة، دون اعتباره المقوم الوحيد لفهم حركة الحضارة[4]. لذا، فالعالم الإسلامي

---

(1) أحمد، زكي. «مقاربات في الفكر والمنهج بين محمد إقبال ومالك بن نبي»، **مجلة منبر الحوار**. عدد 28، ص87.

(2) أفندي، عطية حسين. «استقراء المستقبل»، **مجلة منبر الحوار**. العددان 21، 22، ص93 ـ 94.

(3) حجازي، عزت. «نحو علوم اجتماعية عربية جديدة: أفكار دولية»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 69، ص199 ـ 212.

(4) الخطيب، سليمان. **فلسفة الحضارة**. مرجع سابق، ص205.

(والعالم العربي في قلبه بالطبع) لا يمكنه السير نحو نهضة حضارية، إلاّ بتضافر مقوماته المتكاملة في «إنشاء اقتصاد واضح المعالم»[1]. ومن الضرورة إيلاء العناية لعنصر «التراب»، والمقصود به: المادة الخام، على اعتبار أنه أحد عناصر تكوين الحضارة[2]. وهذا «التراب» يستمد قيمته من قيمة الأمة التي يوجد بها، فحينما تكون في وضع مرتفع حضارياً يكون التراب غالي القيمة، والعكس بالعكس[3]. فهناك اعتقاد باستحالة إنجاز أية تنمية دون «الاقتصاد»، والذي هو قيم ومفهوم مجتمع ورؤية، قبل كل شيء[4]. وهنا تظهر المطالبة بتحقيق «الاندماج الاقتصادي العربي»، كضرورة لدخول العرب إلى عصر التكنولوجيات الجديدة مبدعين ومنتجين، لا مستهلكين فقط؛ فالإنتاج أحد عناصر الوحدة[5]. وفي أقل القليل لا بدّ من التعاون الاقتصادي الجهوي العربي شرطاً أساسياً للتنمية، بل مفتاحاً لا غنى عنه من أجل البقاء[6]. فالاقتصاد لاعب أساسي في تطوير المجتمعات الإنسانية[7]؛ و«التحولات الاقتصادية» هي أحد العوامل الأكثر تأثيراً في نهضة أي مجتمع[8]. ولن يحترم العالم حضارة العرب وثقافتهم وتقاليدهم، إلاّ بعد أن يقوموا بتحقيق قوتهم الاقتصادية[9]. لذلك، أصبحت المطالبة باستحضار «مشروع رؤيا اقتصادية جديدة» في العالم العربي أمراً ملحاً؛ لأن استحضار هذا المشروع الاقتصادي الجديد هو أحد دعائم المعركة الحضارية التي يخوضها الشعب العربي لأجل فرض ذاته بجانب الذوات الأخرى، ولأنه قد ثبت أن المشروع الاقتصادي

---

(1) المرجع السابق، ص274.

(2) المرجع السابق، ص86 ـ 89.

(3) المرجع السابق، ص82.

(4) المنجرة، المهدي. الحرب الحضارية الأولى. ص356.

(5) المرجع السابق، ص362.

(6) المنجرة، المهدي. **حوار التواصل**. مرجع سابق، ص64.

(7) القادري، أبو بكر. «المجتمع الإسلامي في مواجهة التحديات الحضارية الحديثة»، **مجلة الأكاديمية**. عدد 7، ص144.

(8) صالح، أحمد عباس. «المثقفون العرب... منافقون أم أحرار؟»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5561 (الجمعة 18/ 2/ 1994م) ص9، عمود 2.

(9) البصام، دارم. ندوة: «حرب الخليج ومستقبل العربي»، موضوع: «أزمة الخليج: قراءة أولية للعوامل الداخلية والخارجية»، ص91.

الغربي الذي تبنّاه العرب لا يتناسب مع مستلزمات تنميتهم[1].

كذلك تبرز المطالبة بإقامة «مشروعات عربية اقتصادية مشتركة»، للإسهام في تحقيق التنمية العربية الشاملة، إذ أن أي دولة عربية، لا تستطيع بمفردها أن تحقق تكاملها الإنتاجي الداخلي، وأصبح هناك اعتقاد سائد مفاده أن الاندماج الاقتصادي (أو الوحدة الاقتصادية) بين البلدان العربية هو أحد الأمور المساعدة على خروجها من تبعيتها وتخلفها، وأزماتها الاقتصادية والتنموية[2]. لكن توجد عوائق عدة تقف في وجه «الاقتصاد العربي» وتعمل على إبقائه في طور التخلف، مثل: تخلف الهياكل الإنتاجية لكلّ الأقطار العربية، واختلاف تنمية الإنتاج العربي على المستوى القطاعي، وتبعية الاقتصاديات العربية للخارج، مع تباين الاقتصاديات القطرية العربية من حيث هياكلها الإنتاجية ومراحل ومستوى نموها، ومن حيث الموارد والثروات الطبيعية والبشرية والمالية، بالإضافة لعدم توفر الإرادة السياسية[3].

هناك من يعتبر أن رأس المال المادي (الذي هو أحد جوانب الاقتصاد)، من العوامل التي تضمن كل تنمية[4]. كما يتحدث البعض عن أهمية «الدخل القومي»

---

(1) حركات، محمد. «هل يمكن أن يتحول المجتمع العربي إلى مجتمع منتج؟»، **مجلة الوحدة**. عدد 68، ص91.

(2) الجابري، محمد عابد. **العقل السياسي العربي**. مرجع سابق، ص405.
شتا، أحمد عبد الونيس. «في دلالات الوحدة الأوروبية وآثارها المحتملة بالنسبة إلى مستقبل التكامل الإقليمي العربي»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 69، ص116.
عبد المنعم، أحمد فارس. «الاستعمار والتبعية وأزمة التنمية في الوطن العربي»، ص231 ـ 232.
مطيع، المختار. «المشروع المشترك: أداة الإنتاج والاندماج في الوطن العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 68، ص22 ـ 27.
المطيع، مختار. «محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي»، **مجلة الوحدة**. عدد 89، ص85.
وحمادي، عبد الرحمٰن. «المشروعات المشتركة في مسيرة التكامل العربي»، ص128. ولا بدّ من الإشارة إلى أن اسما المفكرين قد وردا هكذا في كلا المرجعين.

(3) حمادي، عبد الرحمٰن. «المشروعات المشتركة في مسيرة التكامل العربي»، **مجلة الوحدة**. عدد 89، ص131.

(4) ابن عبد الله، عبد العزيز. دورة: «المعرفة والتكنولوجيا»، موضوع: «أسباب ضعف أو انهيار الطاقات العلمية والتكنولوجية في العالم الثالث»، ص76.

بالقول: إن «الارتفاع السريع للدخل القومي والثروات الوطنية، وكذا التوزيع العادل لهم، بين كل أعضاء المجتمع، هو أساس كلّ تقدم اجتماعي، ويجب أن يكون في مقدمة كلّ اهتمامات الدول والحكومات»[1]. وقد برزت المطالبة بجعل مصادر تمويل التنمية محلية لا خارجية، كي لا يتحكم الخارج في المسيرة التنموية[2]؛ ومن يستطيع المساهمة في تنمية المجتمع (على العموم) والتنمية الاقتصادية (على الخصوص): الدولة؛ والبنوك الإسلامية؛ والمؤسسات الاجتماعية مثل: النقابات المهنية، والاتحادات الطلابية، والأحزاب السياسية، ولجان حقوق الإنسان، والجمعيات الخيرية[3]. وهناك إشارة مهمة إلى ضرورة تكثيف العمل في العالم العربي عند تخطيط منظومته التنموية أكثر من الاهتمام بتكثيف الإنتاجية؛ لأن تكثيف الإنتاجية يستدعي رأس مال ضخم لشراء المصانع وغيرها، وهذا ما لا يملكه العرب عموماً. لذا، لا يبقى من خيار لهم سوى تكثيف العمل[4]. كما يوجد اعتقاد سديد بوجوب تحقيق السيولة (عدم حبس المال) لضمان النمو والتنمية، إذ الإسلام نفسه دعا لذلك[5]. وهنا يرد التحذير من سوء استخدام الموارد الموجودة في العالم العربي، والذي يُعتبر أحد الأسباب لعدم مجاراة العصر، ولعدم إسهام العالم العربي في بناء الحضارة المعاصرة[6].

لكن يوجد تحذير شديد من لدن المفكرين العرب من «التبعية الاقتصادية» (العربية) للخارج، إذ هي إحدى مؤشرات التخلف؛ والحدّ منها يتطلب زيادة القدرة الإنتاجية في الدولة أو مجموعة الدول موضوع التنمية، من خلال التركيز على القطاعات الاقتصادية الرائدة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو، بالإضافة لتهيئة الظروف والمناخ الاجتماعي الذي يدعم معدلات النمو تلك[7]. وظاهرة التبعية

---

(1) السندك، أحمد بلحاج. **حقوق الإنسان: رهانات وتحديات**. مرجع سابق، ص91.

(2) يوسف، يوسف إبراهيم. **إنفاق العفو في الإسلام**. مرجع سابق، ص37 ـ 38.

(3) المرجع السابق، ص103 ـ 149.

(4) حسن، سيد دسوقي. «الهيكل الحضاري للتنمية»، **مجلة منبر الحوار**. العددان 23، 24، ص150.

(5) القديدي، أحمد. **الإسلام وصراع الحضارات**. مرجع سابق، ص109.

(6) الملحم، إسماعيل. «إنتاجية العمل والشخصية المنتجة»، **مجلة الوحدة**. عدد 68. ص81.

(7) خلاف، خلاف خلف. «إشكالية التنمية العربية بين الاعتماد على الذات والحدّ من التبعية»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 69. ص150 ـ 151.

الاقتصادية العربية هي بُعد رئيسي في ظاهرة التبعية الثقافية التي تعاني منها أغلب الدول العربية[1]؛ فالاقتصاد العربي الحالي، وبكل أسف، هو في وضعية المدين والتابع للخارج، مما يجعله مضطراً دائماً لطلب الإعانة والمساعدة من النظام العالمي الجديد[2]، ويزداد ارتباط الاقتصاديات العربية بالخارج توثقاً وتفاقماً يوماً بعد يوم، مما يُعتبر أحد سمات ما يُسمى بـ«تقدم التخلف»[3]. لذا، فالتنمية العربية بحاجة لتحرير الاقتصاديات العربية من التبعية للدول الصناعية المتقدمة[4]، كما أن ضعف العامل الاقتصادي في العالم العربي له دور في استمرار تخلف الأمة العربية[5]. والتحذير شديد كذلك من تطبيق برامج الفكر الاقتصادي المتغرّب في العالم العربي، إذ كان هذا التطبيق أحد أسباب ما عليه العرب اليوم من ضعف وفرقة وعجز وتبعية وتخلف[6]. من هنا، يبرز التحذير أيضاً من «الرأسمالية العالمية»[7].

لكن، هناك، في المقابل، من يدافع عن «الليبرالية» ويدعو إليها، على اعتبار أنها ستحقق التقدم في المجتمعات العربية[8]، ويعتبر أن عدم نجاحها في العالم العربي، إنما يعود لوجود جذور تاريخية تمنع تحققها في الوجدان العربي

---

(1) إبراهيم، حسنين توفيق. «المشكلات العربية البينية واحتمالات تطورها»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 68، ص136.

(2) العياري، الشاذلي. ندوة: «حرب الخليج ومستقبل العرب»، موضوع: «العلم العربي والرهان الاقتصادي للنظام العالمي الجديد»، ص19 ـ 21.

(3) الجباعي، جاد الكريم. «الوحدة العربية والتجزئة: نحو إعادة بناء المفهوم والإشكالية»، **مجلة الوحدة**. عدد 65، ص19.
وانظر نفس عنوان الموضوع ولنفس المفكر، في «صراع الوحدة والتجزية في الوطن العربي»، ص142.

(4) المنذري. سليمان. «الوحدة الاقتصادية العربية: شؤون وشجون»، **مجلة شؤون عربية**. عدد 77، ص97 ـ 98.

(5) الجمالي، حافظ. **المستقبل العربي بين البيان والبرهان**. مرجع سابق. ص122.

(6) شفيق، منير. **الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر**. ص123، ص144 ـ 152.

(7) حميش، سالم. «لماذا الفرنكفونية بضاعة مردودة وعائبة؟»، **مجلة الوحدة**. عدد 92، ص49 ـ 50.
دبلة، عبد العالي. «طبيعة الدولة ودورها في مجتمعات العالم الثالث»، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**. الجزائر: جامعة باتنة، عدد 3، ص148.

(8) حنفي، حسن. **حوار المشرق والمغرب**. لمجموعة من المفكرين العرب، ص43.

المعاصر، وأنه لا سبيل لنجاح أية دعوة لليبرالية إلاّ باستئصال جذور تسلط الحكام واستسلام الشعوب، عن طريق إعادة بناء المخزون الثقافي الذي ما يزال حياً في الثقافة الوطنية على أسس جديدة، تجعل الإنسان هو الفاعل في التاريخ، بالإضافة إلى اعتماد الحرية[1]. ويُرجع البعض سبب فشل الليبرالية في العالم العربي لعدة عوامل داخلية (لم يحدّدها)، ولعامل خارجي واحد يتمثل في الاستعمار الإمبريالي[2]. والملاحظ على هذه الآراء تأثرها بمذاهب غربية لا تصلح بالفعل للعالم العربي؛ لأنها غريبة عنه، وستبقى تسقط فيه. وهناك مطالبة بتوفير الظروف المناسبة لحرية الأنشطة الاقتصادية، وجعل ذلك في أهداف خطط التنمية[3]؛ فـ«التحرير الاقتصادي» هو أحد أهم شروط تحقيق التنمية المستقلة[4].

يبدو أن الكلام عن أهمية «الزراعة» ليس بعيداً عن ميدان الاقتصاد، نظراً لارتباط الزراعة بالصناعة؛ إذ من اللازم الاهتمام بالتنمية الزراعية عن طريق إحداث ثورة زراعية تمدّ الصناعة بمصادر التراكم اللازمة، كما تُوفّر الغذاء الكافي للعمال الصناعيين[5]. فالزراعة هي أولى أهم الثروات في طريق تقدم الإنسان[6]؛ لذا، لا بدّ من القيام بالإصلاح الزراعي، كأحد العوامل المساعدة على إخراج كل أمة نامية (ومنها الأمة العربية) من مرحلة التخلف إلى التقدم المنشود[7]، إضافة إلى الاهتمام بالصناعة والتصنيع[8]. وقد كان إهمال هذه المسائل من أسباب تأخر المجتمعات النامية[9]. وأضحى الاعتقاد السائد أن التجارة وعمارة الأرض بالزراعة

---

(1) حنفي، حسن. **مقدمة في علم الاستغراب**. مرجع سابق، ص61 ـ 62.

(2) الجابري، محمد عابد. **حوار المشرق والمغرب**. لمجموعة من المفكرين العربي، ص66 ـ 67.

(3) محبوب، عبد الحميد عبد اللطيف. «السوق والأسعار في اقتصاد إسلامي، منافسة كاملة أو احتكار؟»، **مجلة العلوم الاجتماعية**. عدد 1، 2 (ربيع/ صيف 1992م) المجلد العشرون، ص63 ـ 64.

(4) زكي، رمزي. «الموقف الراهن لأزمة الديون الخارجية: نحو رؤية عربية»، **مجلة العلوم الاجتماعية**. عدد 3، 4، ص206 ـ 207.

(5) **مجلة العلوم الاجتماعية**. عدد 3 ـ 4، ص234 ـ 235.

(6) التير، مصطفى عمر. **اتجاهات التحضر في المجتمع العربي**. مرجع سابق، ص34.

(7) الهلالي، إبراهيم. **نحو بناء مجتمع متقدم**. مرجع سابق، ص168.

(8) المرجع السابق، ص66، 72 وما بعدها.

(9) المرجع السابق، ص60 ـ 61.

هي أساس الحضارة[1]. كما برز التحذير من تفاقم «المشكلة الغذائية»، التي سينتج عنها المزيد من «التبعية الاقتصادية»[2]. ويتجلى الحديث، في هذا المقام، عن أهمية «الماء» الذي هو عصب الزراعة والصناعة، وبالتالي عصب الاقتصاد؛ إذ الحضارات إنما نشأت وازدهرت في المجتمعات التي كانت فيها البحار والأنهار، كالحضارة المصرية على سبيل المثال[3]. وأصبحت الدعوة ملحة إلى تحقيق التقدم الصناعي والتكنولوجي، كأحد متطلبات النهضة والتقدم[4]. وأضحت النظرة المعاصرة للأولويات العربية هي: الكفاح من أجل تنمية حقيقية مستقلة عن توجهات المؤسسات المالية العالمية، والنهوض بالزراعة، وتطوير الصناعة والتكنولوجيا الملائمة والقادرة على المساهمة في تلبية الحاجيات الذاتية العربية[5].

يرى بعض المفكرين ضرورة تضافر كل من «القطاع العام» و«القطاع الخاص» لتحقيق التنمية المستقلة[6]، دون أن يعني ذلك إلغاء دور «القطاع العام» الذي يعتبر ضرورياً لاستمرار التقدم الاجتماعي[7]. في حين يتحدث البعض عن أهمية «النفط» كمورد اقتصادي عربي، ويدعون إلى الاهتمام بـ«المعرفة النفطية» أو «علم النفط»، على اعتبار أن ذلك هو عنوان التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم الحديث. فالنفط هو الثروة الأساس والقاعدة الإنتاجية للإنماء المادي والحضاري المأمول في الوطن العربي[8]. ويمكن أن يكون النفط رافعة لتغيير الوضع العربي، وخلق

---

(1) الجابري، محمد عابد. «من أجل تنمية الوعي بحقوق الإنسان في الإسلام (10)»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 5582 (الجمعة 11/ 3/ 1994م) ص16.

(2) هيئة التحرير. «حول المسألة الديمغرافية في الوطن العربي»، كلمة الوحدة، **مجلة الوحدة**. عدد 93، ص7.

(3) الميلاد، زكي. «مقدمات في صياغة المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر»، **مجلة الكلمة**. عدد 7، ص23.

(4) الجباعي، يوسف. **ثقافة الطفل العربي**، موضوع: «إشكالية الأصالة والهوية»، ص114 ـ 115. الكنوني، عبد السلام أحمد. ندوة: «مستقبل العالم الإسلامي الثقافي»، موضوع: دور التنمية الثقافية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية»، ج2، ص41.

(5) جمعية البديل الحضاري. **البديل الحضاري**. منشورات البديل الحضاري (1) ص35.

(6) خضور، رسلان. «التخصيص واقتصاد السوق»، **مجلة الوحدة**. عدد 97، ص124 ـ 127.

(7) زكريا، خضور. «بعض الأبعاد الاجتماعية للتحولات الجديدة في المنطقة العربية»، **مجلة الطريق**. عدد 5، سنة 55، ص31.

(8) الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة**. مرجع سابق، ص241.

نهضته، إذ هو أحد العوامل الحاسمة في العصر الحالي[1]، كما أنه مُحدّد إستراتيجي حضاري لعشرات العقود القادمة، إن لم تكن لقرون[2]. وقد يصح القول إنه «لا أمل للعرب في تنمية حديثة تواجه مطالب التزايد السكاني الهائل، إلاّ في استخدام موارد النفط قبل نضوبه، خلال القرنين المقبلين في تطوير تقنيات لصناعات متخصصة تلبي حاجاتهم على الأقل»[3]. بل هناك من يذهب إلى حدّ اعتبار أن «البترول» يمكن أن يؤهل العرب لقيادة الحضارة العالمية من جديد، بشرط حسن استغلاله، نظراً لتوفّر المنطقة العربية على أكثر من 60٪ من احتياطي بترول العالم، وبذا يمكن للعرب الجمع بين القوتين، المادية والمعنوية، في بناء حضارة الأمة[4]. كما أن النفط هو شريان حياة الدول الغربية، ومتنفس حضارتها[5]، بل وشريان حياة حضارة القرن العشرين[6].

الخلاصة: يعطي المفكرون العرب أهمية كبيرة في بناء الحضارة إلى «الجانب الاقتصادي». لذا يدعون لتحقيق «التكامل والاندماج الاقتصادي العربي» عن طريق البداية بالمشروعات الاقتصادية المشتركة أو الجهوية العربية، كخطوة أولى على طريق الوحدة والنهضة الحضارية العربية. وهم يحذرون من «التبعية الاقتصادية» و«الاقتصاد المتغرب أو الرأسمالية»، على اعتبار أن ذلك لن يؤدي إلاّ للمزيد من التبعية والتخلف العربي. مع التطرق لأهمية «الصناعة» و«الزراعة» و«النفط» للنمو الاقتصادي، وبالتالي النمو الحضاري.

---

(1) منيف، عبد الرحمٰن. **جريدة القدس العربي**، عدد 761 (السبت/ الأحد 19 ـ 20/ 10/ 1991م) ص6، عمود 2.

(2) صفدي، مطاع. «عصر انفجار المركزة: في تمعين المفهمة الخلفية لتسمية النظام العالمي الجديد»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**. عدد 98، 99، ص9.

(3) الإمام، غسان. «هل هناك عرب وعروبة في الألف الثالث؟»، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد 6272 (الثلاثاء 30/ 1/ 1996م) ص9، عمود 3.

(4) الفرحان، إسحاق. ندوة: «مستقبل العمل الإسلامي»، موضوع: «نحو استراتيجية عربية إسلامية مشتركة لمنطقة الشرق الأوسط»، ص360.

(5) ابن يوسف، أحمد. «فلسطين ساحة المواجهة الحضارية». مرجع سابق. ص290.

(6) أبراش، إبراهيم. «مؤامرة تقسيم العراق والتلاعب بمصير الأمة العربية»، **جريدة القدس العربي**، عدد 1039 (الاثنين 14/ 9/ 1992م) ص11، عمود 2.